



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الآداب واللغات
قسم: اللغة والأدب العربي
مذكرة بعنوان

أسلوب الأمر في الحديث النبوي الشريف من خلال الأربعين النووية —دراسة نحوية دلالية—

مذكرة من متطلبات نيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

الميدان : اللغة والأدب العربي

الشعبة : دراسات لغوية

التخصص: لسانيات عربية

إعداد الطالب:

الحاج علي عياض

تحت إشراف الأستاذ (ة) :

سمية بن الصديق

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	أعضاء اللجنة
جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا	
جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا ومقررا	بن الصديق سمية
جامعة قاصدي مرباح ورقلة	ممتحننا	

السنة الجامعية 2025-2026 م

السنة الهجرية: / 1447هـ



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الآداب واللغات
قسم: اللغة والأدب العربي
مذكرة بعنوان

أسلوب الأمر في الحديث النبوي الشريف من خلال الأربعين النووية —دراسة نحوية دلالية—

مذكرة من متطلبات نيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

الميدان : اللغة والأدب العربي

الشعبة : دراسات لغوية

التخصص: لسانيات عربية

إعداد الطالب:

الحاج علي عياض

تحت إشراف الأستاذ (ة) :

سمية بن الصديق

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الصفة	الجامعة
	رئيسا	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
بن الصديق سمية	مشرفا ومقررا	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
	ممتحننا	جامعة قاصدي مرباح ورقلة

السنة الجامعية 2025-2026 م

السنة الهجرية: / 1447هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأهداء

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،

نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إلى نبع العطاء وملاذ الروح، إلى من سهرت الليالي وتحملت المشاق بالدعاء والرضا لأصل إلى

هذا المقام.. أمي الحبيبة،

أطال الله في عمرها وألبسها ثوب الصحة والعافية.

إلى سندي وقودتي، من علمني الإرادة وزرع فيّ طموح النجاح وبذل الغالي والنفيس في سبيل

تعليمي.. أبي الغالي، حفظه الله ورعاه.

إلى من شاركوني حلاوة الأيام ومرها، وكانوا لي نعم السند والملاذ.. إخوتي وأخواتي.

إلى كل محبي لغة الضاد، وعشاق السنة النبوية المطهرة.

إلى رفاق الدرب وزملاء الدراسة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، الذين قاسموني عناء هذا

المسار العلمي بشغف وأمل.

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

عياض الحاج علي



الشكر والعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،

والحمد لله الذي وفقني وأعاني على إتمام هذا البحث المتواضع، فله الحمد والشكر أولاً

وآخرأً.

عملاً بقول المصطفى صلى الله عليه وسلم "بلا يشكر الله من لا يشكر الناس"، أتقدم بأسمى

آيات الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذتي الفاضلة والمشرفة على هذا البحث:

الأستاذة الدكتورة: سمية بن الصديق

التي تفضلت بقبول الإشراف على هذه المذكرة، والتي لم تبخل عليّ بتوجيهاتها السديدة،

وملاحظاتها الدقيقة، وعلمها الغزير، وسعة صدرها طيلة فترة إنجاز هذا العمل، فجزاها الله

عني خير الجزاء وأدامها ذخراً للعلم وطلابه.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كافة أساتذة قسم اللغة والأدب العربي بكلية الآداب

واللغات بجامعة قاصدي مرباح – ورقلة.

وأتوجه بالشكر الجزيل مسبقاً إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تكريمهم

بقراءة هذا العمل وتقييمه وتصويبه.

وإلى كل من مدّ لي يد العون والمساعدة، من قريب أو من بعيد، بالكلمة الطيبة، أو بالنصيحة

المخلصة، أو بالدعاء الصادق لإنجاز هذا البحث.

ملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع أسلوب الأمر في الحديث النبوي الشريف من خلال متن الأربعين النووية: دراسة نحوية بلاغية، وذلك بالوقوف على الصيغ النحوية التي ورد بها الأمر، والكشف عن الدلالات البلاغية التي خرج إليها بحسب السياق والمقام. وقد انطلقت الدراسة من إشكالية أساسية مفادها: كيف تجلّى أسلوب الأمر في أحاديث الأربعين النووية من الناحيتين النحوية والبلاغية؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تأصيل مفهوم الأمر وصيغه ودلالاته في الجانب النظري، ثم تطبيق ذلك على نماذج من أحاديث الأربعين النووية في الجانب التطبيقي. وقد توصلت الدراسة إلى أن أسلوب الأمر في الحديث النبوي لا يقتصر على معنى الإلزام المباشر، بل يتنوع بحسب المقاصد النبوية، فيأتي للإرشاد، والنصح، والندب، والتحذير، والتربية، وغيرها من الدلالات. كما أظهرت الدراسة أن فهم الأمر لا يكتمل إلا بربط البنية النحوية بالسياق البلاغي، مما يكشف عن دقة البيان النبوي وعمق مقاصده التوجيهية.

الكلمات المفتاحية: أسلوب الأمر، الحديث النبوي، الأربعون النووية، النحو، البلاغة، الدلالة.

Abstract

This study examines **the imperative style in the Prophetic Hadith through Al-Arba'in Al-Nawawiyyah: a grammatical and rhetorical study**.

It aims to identify the grammatical forms of the imperative and to reveal the rhetorical meanings produced by context and communicative situation. The study is based on a central question: how is the imperative style manifested in Al-Arba'in Al-Nawawiyyah from both grammatical and rhetorical perspectives? To answer this question, the research adopts a descriptive analytical approach. It first presents the theoretical framework of the imperative, including its concept, forms, and meanings, then applies this framework to selected Hadiths from Al-Arba'in Al-Nawawiyyah. The study concludes that the imperative in Prophetic discourse is not limited to direct obligation; rather, it may convey guidance, advice, recommendation, warning, education, and other contextual meanings. It also shows that the interpretation of the imperative requires a combined grammatical and rhetorical analysis, since grammatical structure alone is not sufficient to determine the intended meaning. This confirms the precision of the Prophetic expression and the depth of its educational and directive purposes.

Keywords: Imperative style, Prophetic Hadith, Al-Arba'in Al-Nawawiyyah, Grammar, Rhetoric, Semantics.

مقدمة

الحمد لله الذي شَرَّف العربية بأن جعلها وعاءً للوحي، ولساناً للبيان، وأداةً لحمل المعاني الشرعية والدلالات الإيمانية، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، أفصح العرب لساناً، وأبلغهم بياناً، المبعوث رحمةً للعالمين، الذي أوتي جوامع الكلم، فجاء كلامه موجزاً في لفظه، واسعاً في معناه، دقيقاً في توجيهه، عميقاً في أثره، وعلى آله وصحبه ومن تبع هديه إلى يوم الدين.

تُعدّ اللغة العربية من أكثر اللغات قدرةً على التعبير عن المعاني الدقيقة، لما تمتلكه من ثراء تركيبى ودلالي وبلاغي، ولما تتيحه من صيغ وأساليب تتجاوز حدود الإخبار المباشر إلى مقامات التأثير والتوجيه والإقناع. ومن أبرز هذه الأساليب الأسلوب الإنشائي الطلبي، الذي يحتل مكانة مركزية في الخطاب العربي عامة، وفي الخطاب الشرعي خاصة؛ لأنه يرتبط بالفعل الإنساني، ويكشف عن علاقة المتكلم بالمخاطب، وعن المقاصد التي يراد حمل المتلقي عليها.

ويأتي أسلوب الأمر في مقدمة الأساليب الطلبية حضوراً وأهمية، إذ لا يقتصر على كونه صيغة نحوية تطلب حصول الفعل، بل يمتد إلى مجال أوسع تتداخل فيه البنية النحوية بالدلالة البلاغية والمقام التخاطبي. فقد يرد الأمر بصيغته الصريحة، كما قد يأتي بالمضارع المقرون بلام الأمر، أو باسم فعل الأمر، أو بالمصدر النائب عن فعله، وقد يخرج عن معناه الأصلي، وهو طلب الفعل على جهة الاستعلاء أو الإلزام، إلى معانٍ أخرى يحددها السياق، مثل الإرشاد، والنصح، والندب، والتحذير، والتهديد، والدعاء، وغيرها من الدلالات.

وتزداد أهمية هذا الأسلوب حين يدرس في الحديث النبوي الشريف؛ لأن الخطاب النبوي ليس خطاباً لغوياً عادياً، بل هو خطاب هداية وتربية وتشريع وتوجيه. فالحديث النبوي يجمع بين وضوح العبارة، وقوة التأثير، ودقة المقصد، ولذلك فإن دراسة أسلوب الأمر فيه لا تكشف عن صورة نحوية فقط، بل تكشف كذلك عن طريقة البيان النبوي في توجيه الإنسان وبناء السلوك وترسيخ القيم.

وبناءً على هذه الأهمية، جاء موضوع هذه المذكرة موسوماً بـ:

أسلوب الأمر في الحديث النبوي الشريف في الأربعين النووية: دراسة نحوية بلاغية

وقد وقع الاختيار على متن الأربعين النووية للإمام يحيى بن شرف النووي، لما لهذا المتن من مكانة علمية وتربوية، إذ يضم أحاديث جامعة تمثل أصولاً كبرى في الدين، وتشتمل على توجيهات عقدية وعبادية وأخلاقية وسلوكية. كما أن طبيعة هذا المتن المختصر، وكثافة معانيه، وتعدد مقاصده، تجعله مدونة مناسبة لدراسة أسلوب الأمر من حيث صيغه النحوية ووظائفه البلاغية.

وقد دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع أسباب ذاتية وموضوعية. فأما الأسباب الذاتية فتتمثل في الميل إلى دراسة النصوص الشرعية دراسة لغوية، والرغبة في الوقوف على أسرار البيان النبوي، وخدمة اللغة العربية والحديث النبوي الشريف في آن واحد. وأما الأسباب الموضوعية فتتمثل في أهمية أسلوب الأمر داخل الخطاب النبوي، وكثرة وروده في الأحاديث ذات الطابع التوجيهي، فضلاً عن الحاجة إلى دراسة تجمع بين الجانب النحوي الذي يحدد الصيغة، والجانب البلاغي الذي يكشف الدلالة والمقصد.

ويسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها: تحديد مفهوم الأمر في الدرسين النحوي والبلاغي، وبيان أبرز صيغه وأدواته في العربية، ثم إحصاء صيغ الأمر الواردة في متن الأربعين النووية وتصنيفها، والكشف عن دلالاتها البلاغية في ضوء السياق والمقام. كما يهدف البحث إلى إبراز العلاقة بين البنية النحوية والمعنى البلاغي في الحديث النبوي، وبيان أن فهم الأمر لا يكتمل بالنظر إلى الصيغة وحدها، بل يحتاج إلى قراءة تراعي المقصد النبوي والقرائن المحيطة بالخطاب.

ومن هنا تنطلق إشكالية البحث من السؤال الرئيس الآتي:

كيف تجلّى أسلوب الأمر في أحاديث الأربعين النووية من الناحيتين النحوية والبلاغية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الآتية: ما الصيغ النحوية التي ورد بها أسلوب الأمر في متن الأربعين النووية؟ وما الدلالات البلاغية التي خرج إليها الأمر في الأحاديث المدروسة؟ وكيف

أسهم السياق في توجيه معنى الأمر وتحديد مقصده؟ وإلى أي مدى يكشف هذا الأسلوب عن خصائص البيان النبوي في التربية والتوجيه؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، اعتمد البحث على المنهج الوصفي؛ لأنه الأنسب لطبيعة الموضوع. فالجانب الوصفي يتيح ضبط مفهوم الأمر وصيغه كما وردت في كتب النحو والبلاغة، أما الجانب التحليلي فيسمح بدراسة مواضع الأمر في الأحاديث، وربط الصيغة بسياقها، واستنباط دلالتها. كما استعان البحث بإجراء استقرائي إحصائي في الجانب التطبيقي، من خلال حصر صيغ الأمر وتصنيفها قبل الانتقال إلى تحليلها دلاليًا وبلاغيًا.

وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى فصلين متكاملين، تسبقهما مقدمة وتعقبهما خاتمة. خُصص الفصل الأول للتأصيل النحوي والدلالي لأسلوب الأمر، وقد تناول مفهوم الأمر لغةً واصطلاحًا، ثم أدواته وصيغه، ثم أهم دلالاته البلاغية. أما الفصل الثاني فقد خُصص للدراسة التطبيقية، حيث جرى التعريف بمدونة الأربعين النووية، ثم تصنيف صيغ الأمر في أحاديثها، ثم تحليل البنية النحوية والدلالية لهذه الصيغ في ضوء السياق النبوي ومقاصده التوجيهية.

وقد أفاد البحث من جملة من المصادر والمراجع ذات الصلة، وفي مقدمتها ممتن الأربعون النووية من الأحاديث النبوية للإمام الحافظ أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، كتب المعاجم واللغة مثل لسان العرب لابن منظور وكتاب العين للخليل بن أحمد، وكتب البلاغة والنحو مثل مفتاح العلوم للسكاكي والأساليب الإنشائية في النحو العربي لعبد السلام هارون، إلى جانب متن الأربعين النووية وشروحه، مثل شرح الأربعين النووية لابن دقيق العيد وجامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي. كما استفاد البحث من بعض الدراسات الحديثة التي تناولت أساليب الطلب والإنشاء في النصوص العربية والحديثية.

أما الدراسات السابقة، فقد انصببت في معظمها على أساليب الطلب أو على تحليل الحديث النبوي من زوايا بيانية أو لغوية عامة، غير أن خصوصية هذا البحث تظهر في تركيزه على أسلوب الأمر وحده داخل مدونة محددة هي الأربعون النووية، مع الجمع بين التصنيف النحوي والتحليل البلاغي، وهو ما يمنح الدراسة طابعًا تطبيقيًا دقيقًا.

وككل عمل علمي، لم يخلُ هذا البحث من صعوبات، من أبرزها تعدد صيغ الأمر وتداخل دلالاتها بحسب السياق، وصعوبة الفصل أحياناً بين الدلالة الأصلية والدلالة المجازية، فضلاً عن الحاجة إلى الموازنة بين التحليل النحوي والتحليل البلاغي دون تغليب أحدهما على الآخر. كما أن طبيعة الحديث النبوي تفرض على الباحث قدرًا كبيرًا من الحذر في التعامل مع النص، حتى لا يُحمّل الحديث ما لا يحتمله من الدلالة، ولا يُغفل في الوقت نفسه عمق المقصد النبوي.

الفصل الأول: التأصيل النحوي والدلالي

لأسلوب الأمر

يُعدّ أسلوب الأمر من أبرز الأساليب الإنشائية الطلبية في اللغة العربية، لما له من دور مهم في توجيه الخطاب، وبيان علاقة المتكلم بالمخاطب. ولا يقتصر هذا الأسلوب على كونه صيغة نحوية تدل على طلب الفعل، بل يتجاوز ذلك إلى أبعاد دلالية وبلاغية تتحدد بحسب السياق والمقام ومقصد المتكلم.

ومن هذا المنطلق، يهدف هذا الفصل إلى تأصيل أسلوب الأمر تأصيلًا نحويًا ودلاليًا، وذلك من خلال الوقوف على مفهومه في اللغة والاصطلاح، ثم بيان الصيغ والأدوات التي يتحقق بها، وصولًا إلى الكشف عن أهم الدلالات التي قد يخرج إليها الأمر بحسب مقتضيات السياق.

وقد جاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث مترابطة؛ تناول المبحث الأول تعريف الأمر لغةً واصطلاحًا، وخصص المبحث الثاني لدراسة أدوات الأمر وصيغته، أما المبحث الثالث فقد عُني ببيان دلالات الأمر عند النحويين والبلاغيين.

وبذلك يشكّل هذا الفصل أساسًا نظريًا يمهد للجانب التطبيقي من الدراسة، الذي سيتناول أسلوب الأمر في أحاديث الأربعين النووية من حيث صيغته النحوية ودلالاته البلاغية.

المبحث الأول: تعريف الأمر

انطلاقاً من القاعدة المنهجية "الحكم على الشيء فرع عن تصوره"، يغدو ضبط مصطلح "الأمر" ضرورة معرفية قبل الخوض في تراكيبه ودلالاته. فالأمر ليس مجرد قالب نحوي، بل هو مفهوم لغوي وأصولي وبلاغي تضافرت جهود العلماء لتحديدته نظراً لمركزيته في الخطاب العربي والشرعي.

وسنسعى في هذا المبحث إلى استجلاء ماهية الأمر عبر مسارين متكاملين:

الأمر لغةً: بتتبع مادة (أ م ر) في المعاجم العربية ورصد معانيها الأصلية وتطورها.

الأمر اصطلاحاً: باستعراض تعريفات النحاة والبلاغيين والأصوليين، مع التركيز على شروط تحققه ك (الطلب، والاستعلاء، والإلزام)، والتمييز بينه وبين ما يشابهه كالدعاء والالتماس

أولاً: لغة

الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ)، فيقول في معجم العين:

« الأمر : نقيضُ النهي، والأمر واح. د من أمور الناس، وإذا أمرت من الأمر قلت: أؤمر يا هذا، فيمن قرأ: وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليهما [طه، الآية 132]، لا يُقال، أُؤخذ منه شيئاً، ولا أؤكل، إنما يقال، مر، وخذ، وكل، في الابتداء بالأمر، استثقلاً للضمتين، فإذا تقدم قبل الكلام واو، أو فاء، قلت: وأمر، فأمر، (...)، وكان حقُّ الأمر، من أمر، يأمر، أن يُقال أؤمر، أُؤخذ، أؤكل، بهمتين، فتركت الهمزة الثانية، وحولت واو للضمة، فاجتمع في الحرف ضمتان بينهما واو، والضمة من جنس الواو، فاستثقلت العرب جمعاً بين ضمتين وواو، فطرحوا همزة الواو، لأنّه بقي بعد طرحها حرفان، فقالوا: مر فلاناً بكذا وكذا، وخذ من فلان،

وكُل، ولم يقولوا: أوْكُل، ولا أوْمِر، ولا أوْخِذ، إلا أنهم قالوا: في أمر يأمر، إذا تقدم قبل ألفِ أمره

واو، أو فاء، أو كلام يتصل به الأمر، من أمر يأمر، فقالوا: ألْق فلانا وأمره، فردوه إلى أصله»¹.

وورد في كتاب أساس البلاغة للزمخشري.

إن الأمر بالمعروف فهو عن المنكر، وأمرت فلاناً أمره؛ أي أمرته بما ينبغي له من الخير، قال بشر بن سلوة²:

ولقد أمرت أخاك عمراً أمره *** فعصى وضيعه بذات العجرم

وقال: دريد أمرته، وأمرى بمنعرج اللواء؛ أي ما ينبغي لي أن أقوله. وأمرٌ إمْرٌ: أي عجب. ائتمرت ما أمرتني به: امتثلت. وفلان مؤتمر: مستبد، يقال فلان لا يَأتمر راشداً: لا يأتي برشد من ذات نفسه، وقال:³

ويعدو على المرء ما يَأتمر.⁴

ذكر ابن منظور (ت 711هـ) في لسان العرب في مادة (أمر):

«الأمر معروف، نقيض النهي، أمره به وأمره، الأخير عن كراع، وأمره إيَّاه، على حذف الحرف، يأمره أمراً وإماراً، فأتمر، أي قبل أمره، (...)، العرب تقول أمرتك أن تفعل، وتفعّل، وبأن تفعل، فمن قال أمرتك بأن تفعل، فالباء للإلصاق، والمعنى، وقع الأمر بهذا الفعل، ومن قال أمرتك أن تفعل، فعلى حذف الباء، ومن قال أمرتك لتفعل، فقد أخبرنا بالعلة التي لها وقع الأمر»⁵.

¹ كتاب العين مرتباً على حروف المعجم: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: عبد الحميد هندواي، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ / 2003م، بيروت، لبنان، مادة (أمر)، 01/85.

² لسان العرب ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، تصحيح أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (لبنان)، المجلد 1، ط: 03، 1419هـ/1999م، ص 30.

³ أساس البلاغة، محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة 1، باب الأمر، ص 20 - 21.

⁴ كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، ج 1، مكتبة لبنان ناشرون، ط 1، لبنان 1996م، ص 263.

⁵ لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، تصحيح أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، ط3، 1419هـ / 1999م، بيروت، لبنان، مادة (أمر)، 01/203.

ثانياً: اصطلاحاً

يُعرف السكاكي (ت 626هـ) الأمر بالقول: «والأمر في لغة العرب عبارة في استعمالها، أعني استعمال نحو لينزل وانزل ونزال، وصه على سبيل الاستعلاء».¹ (هذا التعريف يكون قبل تعريف عبد السلام هارون)

لم يُشغل النحاة كثيراً بالتعريفات، فلم يرد في كتب النحو تعريفات كثيرة للأمر، بقدر ما كان الاهتمام منصبا على بيان صيغه ووجوه إعرابه، إلا أن بعض النحاة أورد له تعريفات مقتضبة وموجزة، منها ما ذكره الرضي عن تعريف ابن الحاجب للأمر، حيث قال: «مثال الأمر، صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب، بحذف حرف المضارعة، وحكم آخره حكم المحزوم».²

الأمر هو طلب الفعل على وجه الاستعلاء والإلزام ويقصد بالاستعلاء أن ينظر الأمر لنفسه على أنه أعلى منزلة ممن يخاطبه أو يوجه الأمر إليه سواء كان أعلى منزلة منه في الواقع أم لا.³

وقد عرفه الدكتور عبد السلام هارون "هو طلب الفعل من الأعلى إلى الأدنى حقيقة أو إدعاء أي سواء، أكان الطلب في واقع الأمر أو مدعياً لذلك".⁴

المبحث الثاني: أدوات الأمر وصيغه

إذا كان المبحث السابق قد عُني بضبط "مفهوم" الأمر، فإن هذا المبحث ينتقل بنا إلى وعاء هذا المفهوم وقوالبه اللفظية. فالأمر في العربية لا ينحصر في قالب واحد، بل يتوزع على صيغ نحوية متعددة، لكل منها خصائصها الصرفية وأبعادها البلاغية التي تمنح المتكلم مرونة في التعبير عن الطلب بحسب مقام القول.

¹ مفتاح العلوم : أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ / 2000م، بيروت، لبنان، ص 428.

² شرح الرضي على الكافية رضي الدين الإستراباذي تعليق يوسف حسن عمر منشورات جامعة قازوينس، ط2، 1996م، بنغازي، 124، 123/04

³ علم المعاني-عبدالعزیز عتيق-دار النهضة العربية-ص81

⁴ _الاساليب الانشائية في النحو العربي_ عبد السلام هارون _مكتبة آجي القاهرة _ مصر_ ط2_ 1983م_ص13

1: الفعل الصريح

ويكون بصيغة "افعل"، ولا تستعمل إلا مع المخاطب، فيكون الأمر مباشراً من الأمر إلى المأمور وهو حاضر، أو في حيز الحاضر في المقام، ومن أمثلته في القرآن الكريم قوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ [البقرة، الآية 21]، وقوله عز وجل: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة، الآية 43].

تحدد البنية الدلالية لصيغة الأمر الصريح (افعل) بوصفها أداة لسانية حصرية لـ "الخطاب التخاطبي المباشر". وتستمد هذه الصيغة قوتها الإلزامية من اشتراط "الحضور المقامي"؛ إذ تقتضي وجوداً فعلياً أو حكماً للمأمور (المخاطب) في حيز التلقي المباشر أمام الأمر¹.

وتكمن القيمة التداولية لهذه الصيغة في تجريد الخطاب من الوسائط اللغوية، لتأسيس مواجهة لسانية خالصة بين طرفي الخطاب. هذا التجرد يقلص المسافة التواصلية ويستدعي استجابة ذهنية وعملية فورية، وهو النمط المباشر الذي وظفه الخطاب القرآني (في أوامر العبادة وإقامة الشعائر) لتحقيق أعلى درجات الاستنفار والامتثال لدى المتلقي الحاضر.

2: اسم الفعل الدال على الأمر

ويدل على ما يدل عليه الفعل، وهو يلزم صيغة واحدة غالباً مع المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث من قبيل: صه (اسكت)، مه (كفّ)، إليك (خذ)، إلّا ما لحقته كاف الخطاب فيراعى فيه المخاطب مثل: (عليك، دونك، رويدك)، كما يلحق التنوين بعض صيغه فيفيد معنىً إضافياً وإن لزم حالة واحدة؛ مثل (مه، وصه، وإيه)، أمّا (هاك) بمعنى خذ فإِ اتجرد من الكاف وتصبح (ها)، ويجوز أن تلحقها الهمزة، وتتصرف؛ فنقول: للواحد (هَاء)، وللواحدة (هَاء)، ولجمع الذكور (هاؤم) كقوله عز وجل: ﴿هَاؤُمِ اقْرَءُوا كِتَابِي﴾ [الحاقة، الآية 19] أي خذوا، ومثله اسم الفعل (هلم: تعال) فنقول: (هلموا إلينا) وإن جاء بصيغة واحدة في قوله عز وجل: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب، الآية 18]،

¹ محمد أحمد قاسم ومحبي الدين ديب، علوم البلاغة: البديع والبيان والمعاني، ط. 1، طرابلس - لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2003، ص 283.

ومثله (عليكم) كقوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة 105] ويرى علماء اللغة أن (عليكم) من أسماء الأفعال المنقولة عن شبه الجملة (الجار والمجرور) بمعنى أنها لم توضع أصلاً للأمر.¹

إن أسماء الأفعال غالباً ما تلزم صيغة واحدة، فلا تتغير بتغير المخاطب من حيث الإفراد أو التثنية أو الجمع، ولا من حيث التذكير أو التأنيث، وهذا يدل على أنها ليست أفعالاً حقيقية من الناحية الصرفية، رغم أنها تقوم بوظيفة الفعل في المعنى والعمل. ومع ذلك، نجد بعض الصيغ تراعي حال المخاطب إذا اتصلت بها كاف الخطاب، مثل: عليك، عليك، رويدك، رويدك، وهذا يبرز قدرة العربية على الجمع بين الثبات في الصيغة والمرونة في الاستعمال.

كما أن دخول التنوين على بعض أسماء الأفعال، مثل: مه، صه، إيه، لا يكون مجرد علامة شكلية، بل يضيف معنى دقيقاً؛ فالتنوين قد يفيد التنكير أو طلب شيء غير معين، مما يفتح المجال أمام دلالات إضافية داخل اللفظ الواحد.

ومن الأمثلة اللافتة كذلك لفظ هاك بمعنى خذ، إذ يمكن أن يتصرف بحسب المخاطب، كما في قوله تعالى: ﴿هاؤم اقرؤوا كتابيه﴾ (الحاقة، الآية 19)، أي خذوا كتابي وقرؤوه. وهذا يوضح أن بعض أسماء الأفعال قد تخرج عن الجمود المطلق وتظهر فيها علامات مناسبة للمخاطب بحسب السياق.

أما ألفاظ مثل هلمّ وعليكم، فهي تؤكد أن أسماء الأفعال قد تأتي منقولة عن تراكيب أخرى، مثل شبه الجملة في عليكم أنفسكم، أي الزموا أنفسكم. وهذا يدل على أن اللغة العربية لا تعتمد فقط على الأفعال الصريحة للتعبير عن الأمر أو الطلب، بل تستعمل تراكيب وألفاظاً أخرى تؤدي المعنى نفسه بأسلوب أوجز وأقوى.

¹ محمد سعيد عبد الله، أساليب الطلب في الحديث النبوي، دراسة بيانية في الموطأ، د ط. القاهرة: د ت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص 130.

وعليه، يمكن القول إن أسماء الأفعال تمثل ظاهرة لغوية دقيقة تجمع بين الإيجاز والقوة الدلالية، فهي ألفاظ محدودة في المبنى، واسعة في المعنى، وتكشف عن ثراء العربية وقدرتها على التعبير بأقصر الصيغ دون إخلال بالمعنى.

3: الفعل المضارع المجزوم المقرون بلام الأمر

تسمى هذه اللام بـ (لام الطلب) وهي لام مكسورة يُطلب بها عمل شيء وفعله لا تركه ولا الكف عنه، فهي تجزم الفعل المضارع الداخلة عليه بشرط ألا يفصل بينهما فاصل، وقد سمي النحويون هذا التركيب أمراً، أي طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سواء، استعمل في حقيقة الأمر أم غيرها، وهذه اللام تقبل الاستعمال مع جميع الضمائر بدون استثناء، فيمكن أن ينشأ الأمر المباشر وكذلك غير المباشر، ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله عز وجل: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق، الآية 7].

تكمن أهمية هذه اللام في أنها تجعل الفعل المضارع يحمل معنى الطلب أو الأمر، مع بقائه في صورته المضارعة. وهذا يدل على مرونة النظام النحوي في اللغة العربية، حيث يستطيع المتكلم أن يطلب الفعل بصيغ متعددة، لا بصيغة واحدة فقط.

كما أن لام الطلب تتميز بأنها صالحة للاستعمال مع مختلف الضمائر، بخلاف فعل الأمر المباشر الذي يكون غالباً موجّهاً للمخاطب. لذلك فهي تتيح التعبير عن الأمر المباشر وغير المباشر؛ فنقول مثلاً: لَتَكْتُبْ للمخاطب، وَلِيَكْتُبْ للغائب، وَلَنَكْتُبْ للمتكلم مع غيره. وهذا يجعلها أوسع من حيث الاستعمال والدلالة.

ومن الناحية الدلالية، فإن هذه اللام لا تطلب الترك أو الامتناع، وإنما تطلب حصول الفعل وإنجازه. فهي تختلف عن أدوات النهي التي تفيد الكفّ عن الفعل، لأن وظيفتها الأساسية هي الدفع نحو العمل والقيام به¹.

¹ الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط. 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1413هـ/1992م، ص 110.

وعليه، يمكن القول إن لام الطلب تمثل أسلوباً عربياً رصيناً للتوجيه والأمر، يجمع بين الدقة النحوية والمرونة التعبيرية. فهي تجعل المضارع مجزوماً، وتنقله من مجرد الدلالة على الزمن أو الحدوث إلى دلالة الطلب والإلزام أو التوجيه، بحسب المقام والسياق.

4: المصدر النائب عن فعل الأمر

يرى النحاة أنّ بعض المصادر الدالة على الطلب منصوبة على فعل مضمر، وذلك كقولك (سقياً ورعياً)، ونحو (تعساً وتباً) والمراد (سقاك الله سقياً) و(رعاك الله رعيّاً) فانتصبا بالفعل المضمر، وجعل النحاة المصدر بدلاً من اللفظ بذلك الفعل نحو: (احذر الحذر) والمعنى (احذر احذر) ومما ورد في القرآن بهذه الصيغة، قوله عزّ وجل:

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ [محمد، الآية 12]، وقوله عزّ وجل: ﴿وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [هود، الآية 44] فهاتان الآيتان تؤكدان أن هناك شيئاً قد وقع هو: (التعس والإبعاد) فجئ بالمصدر هنا ليبين تحقق وقع: (التعس والإبعاد)، وأيضاً قوله عزّ وجل: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد، الآية 4]، وقد فسّر الزمخشري بأنّ أصله: فاضربوا الرقاب ضرباً، فحذف الفعل وقدم المصدر، فأنيب منابه مضافاً إلى المفعول، وفيه اختصار مع إعطاء معنى التوكيد، لأنك تذكر المصدر وتدلّ على الفعل بالنسبة التي فيه¹

نستنتج أن سرّ قوة هذا الأسلوب أنه لا يكتفي بمجرد طلب الفعل، بل يوحى بتحقيقه وثبوته. فعندما يقال: تعساً لهم أو بعداً للقوم الظالمين، لا يكون المعنى مجرد الدعاء عليهم فقط، بل يشعر السامع بأن التعس والإبعاد قد صاراً أمراً واقعاً أو مستحقاً لهم. ولذلك جاء التعبير بالمصدر أكثر قوة من التعبير بالفعل الصريح.

كما أن حذف الفعل وإقامة المصدر مقامه يعطي الكلام نوعاً من الإيجاز والبلاغة. فبدل أن يقال: فليتعسوا تعساً أو أبعدهم الله بعداً، يأتي التعبير القرآني في صورة مركزة:

¹الزمخشري الكشاف، وبحاشيته الانتصاف لابن المنير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ، ج 4، 308

﴿فَتَعَسَّأَلَهُمْ﴾ (محمد، الآية 8) و﴿بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾** (هود، الآية 44)، فيكون اللفظ قليلاً، لكن المعنى واسعاً ومؤثراً.

أما قوله تعالى: ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابِ﴾، فهو مثال واضح على أن المصدر قد يقوم مقام فعل الأمر، فالأصل كما ذكر الزمخشري: *فأضربوا الرقاب ضرباً*. لكن حذف الفعل وتقديم المصدر جعلاً العبارة أقوى وأشد وقعاً، لأن المصدر هنا لا يدل على الأمر فقط، بل يضيف إليه معنى التوكيد والحسم.

وعليه، يمكن القول إن استعمال المصدر المنصوب في هذه المواضع ليس مجرد قاعدة إعرابية، بل هو أسلوب تعبري يجمع بين الاختصار، والتوكيد، وقوة الدلالة. فهو يكشف عن قدرة اللغة العربية على إيصال معنى الفعل والطلب دون التصريح بالفعل نفسه، مع جعل العبارة أكثر تأثيراً وثباتاً في ذهن المتلقي.

5: ألفاظ الوجوب

ومنها:

وصيغة "فرض" نحو قوله عز وجل: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ [النور، الآية 1]

وصيغة (كُتِبَ) في مثل قوله عز وجل: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة، الآية 183].

وصيغة قضى مثلما وردت في قوله عز وجل: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء، الآية 23]،

وصيغة (أوحى) في قوله عز وجل: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [النحل، الآية 68]. وصيغة (أُمرت) مثلما وردت في قوله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء، الآية 58].

فصيغة "فرض" في قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ [النور، الآية 1] تدل على الإلزام والتشريع، لأن الفرض في أصله يحمل معنى التقدير والإيجاب. لذلك فاستعماله هنا يوحي بأن ما ورد في السورة ليس مجرد توجيهات عامة، بل أحكام مقررة يجب الالتزام بها¹.

أما صيغة "كتب" في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة، الآية 183]، فهي من أقوى صيغ الوجوب، لأنها تفيد أن الحكم قد ثبت ودون على المكلفين، أي صار واجباً لازماً عليهم. وهذه الصيغة تعطي الحكم قوة تشريعية واضحة، وتجعل المخاطب يشعر بأن الأمر ليس اختياريًا.

وكذلك صيغة "قضى" في قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء، الآية 23]، فهي تحمل معنى الحكم النهائي والقطع، ولذلك جاءت في مقام عظيم يتعلق بالتوحيد وبرّ الوالدين. فالتعبير بـ "قضى" أقوى من مجرد "أمر"، لأنه يوحي بأن الحكم محسوم لا مجال للتردد فيه.

أما صيغة "أوحى" في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [النحل، الآية 68]، فهي تختلف من حيث طبيعة المخاطب، إذ تتعلق بالإلهام والهداية الغريزية، لكنها مع ذلك تحمل معنى التوجيه الإلهي إلى فعل معين. وهذا يوسع مفهوم الأمر ليشمل ما يكون تشريعاً للإنسان، أو إلهاماً للمخلوقات الأخرى.

كما أن صيغة "يأمركم" في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء، الآية 58] جاءت صريحة في الطلب، وهي تؤكد أن ردّ الأمانات ليس مجرد خلق محمود، بل واجب شرعي وأخلاقي².

وعليه، يمكن القول إن هذه الصيغ المختلفة تكشف أن الأمر في القرآن له صور متعددة، منها الصريح مثل يأمركم، ومنها ما يدل على الوجوب بطريق غير مباشر مثل فرض،

¹ تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد الفتوحى ابن النجار الحنبلي، شرح الكوكب المنير: المختبر المبتكر شرح المختصر، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد، ط. 2، الرياض: مكتبة العبيكان، 1418هـ/1997م، ج 1، ص 112.

² الحسين بن مسعود البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق محمد عبد الله النمر وآخرين، ط. 4، الرياض: دار طيبة، 1417هـ/1997م، ج 6، ص 7.

كُتِبَ، قضى. وهذا التنوع لا يضعف دلالة الأمر، بل يزيدها عمقاً وقوة، لأنه يربط الحكم بالسياق المناسب له، ويجعل المعنى أكثر تأثيراً في نفس المتلقي.

6: ورود فعل الأمر بصيغة الخبر:

وهو طريقة من طرائق الأمر في لغتنا العربية تأتي الجملة فيه خبرية اللفظ طلبية المعنى، فهو عدول بألفاظ الخبر إلى الإنشاء، والعدول بالأمر إلى الخبر أبلغ من صريح الأمر، لأنه يفيد تأكيد الأمر والمبالغة في الحث عليه حتى كأنه سورع فيه إلى الامتثال والانتهاء¹²، يقول الزمخشري في قوله عز وجل: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة، الآية 228]،

فإن قلت: فما معنى الأخبار عنهن بالتربص؟ قلت: هو خبر في معنى الأمر وأصل الكلام: (وليتربصن المطلقات) وأخرج الأمر بصيغة تأكيد الأمر وإشعار بأنه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله فكأن امتثلن للأمر بالتربص¹.

وقد ذهب ابن جني في كتابه المصنف إلى ورود ألفاظ الأمر والمراد الخبر، كما ترد ألفاظ الخبر والمراد الأمر "فمن ألفاظ الأمر المراد الخبر قوله عز وجل: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم، الآية 75]

إنما معناه: فسيمد له الرحمن مدًّا، ومن ألفاظ الخبر المراد الأمر قوله عز وجل: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الصف، الآية 11]

فهذا في معنى قوله "آمنوا" ألا تراه إجابة بالجزم في قوله عز وجل: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف، الآية 11]

ومثل ما اتضح لنا سابقاً أن الأمر لا يأتي دائماً في صورته المباشرة مثل: /فعل، بل قد يرد أحياناً في صورة الخبر، فتكون الجملة خبرية في ظاهرها، لكنها تحمل معنى الطلب والإلزام في باطنها. وهذا الأسلوب لا يُعد خروجاً عن القاعدة، بل هو نوع من العدول البلاغي المقصود

¹ أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط. 3، بيروت: دار الكتاب العربي، 1407هـ، ج 1، ص 268.

الذي يمنح المعنى قوة أكبر فحين يقول الله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة ، الآية 228] ، فإن ظاهر العبارة إخبار عن المطلقات بأنهن يتربصن، لكن المعنى الحقيقي هو الأمر: *وليتربصن / المطلقات* . غير أن التعبير بصيغة الخبر يوحي بأن هذا الحكم ينبغي أن يكون واقعاً حاصلاً، وكأن أمثالهن له أمر مفروغ منه. لذلك كان الخبر هنا أبلغ من الأمر الصريح، لأنه لا يطلب الفعل فقط، بل يصوره كأنه متحقق بالفعل¹.

وهذا الأسلوب يمنح الحكم قوة نفسية وتشريعية، لأن المخاطب لا يشعر أنه أمام طلب عادي، بل أمام أمر مؤكد ينبغي المبادرة إلى تنفيذه دون تردد. ولذلك قال الزمخشري إن إخراج الأمر في صورة الخبر يشعر بوجوب المسارعة إلى الامتثال.

كما أن ما أشار إليه ابن جني مرونة العلاقة بين الخبر والإنشاء في العربية؛ فقد تأتي ألفاظ الأمر ويراد بها الخبر، كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم ، الآية 75] ، فالمعنى ليس طلباً، بل إخبار بأن الرحمن سيمد له. وفي المقابل قد تأتي ألفاظ الخبر ويراد بها الأمر، مثل قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الصف، الآية 11] ، فهي في معنى: *آمنوا بالله ورسوله* ، والدليل على ذلك مجيء الجواب بعدها مجزوماً في قوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف، الآية 11]

وعليه، يمكن القول إن ورود الأمر بصيغة الخبر يدل على أن العربية لا تعتمد فقط على البنية الظاهرة للجملة، بل تعتمد كذلك على السياق والمقام والدلالة. فالصيغة الخبرية هنا ليست مجرد إخبار، وإنما وسيلة بلاغية لتأكيد الطلب وتقوية أثره، حتى يظهر الأمر كأنه حقيقة قائمة ينبغي أن تتحقق فوراً في الواقع².

¹ در الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. 1، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، 1376هـ/1957م، ج 3، ص 410-412.

² لسان العرب ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، تصحيح أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (لبنان)، المجلد 1، ط: 03، 1419هـ/1999م ، ص 358.

7: ورود الأمر بصيغة الاستفهام

يعد أسلوب الأمر بصيغة الاستفهام، فيزيده إحياءً جمالياً، لأن المقصود ليس الاستفهام كما في قوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ ۚ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة، الآية 91] أي (انتهوا) وهذا نحو قوله عز وجل في ﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسَلَّمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ ۚ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَسَلَّمْتُ﴾ [آل عمران، الآية 20]

أي (أَسَلَّمُوا) وكقوله عز وجل: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء، الآية 75] أي (قاتلوا في سبيل الله).

كما أن الأمر في العربية قد يأتي أحياناً في صورة الاستفهام، لا لأن المتكلم يطلب جواباً، بل لأنه يريد دفع المخاطب إلى الفعل أو تركه بطريقة أبلغ من الأمر المباشر. فالاستفهام هنا يخرج عن معناه الأصلي، وهو طلب الفهم، إلى معنى بلاغي هو الأمر أو الحث أو التوبيخ بحسب¹

ففي قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة، الآية 91]، لا يُراد السؤال الحقيقي عن الانتهاء، وإنما المقصود: انتهوا. غير أن صيغة الاستفهام جاءت أقوى من الأمر المباشر، لأنها تجعل المخاطب يراجع نفسه ويشعر أن ترك الخمر والميسر أمر لا يحتاج إلى تفكير بعد أن ظهرت أضرارهما في إثارة العداوة والبغضاء والصد عن ذكر الله وعن الصلاة².

وكذلك في قوله تعالى: ﴿أَأَسَلَّمْتُ﴾ [آل عمران، الآية 20]، فالمعنى المقصود ليس مجرد السؤال، بل الدعوة إلى الإسلام، أي: أسلموا. وهنا تظهر قيمة الاستفهام في فتح باب المخاطبة والحوار، مع بقاء معنى الأمر حاضراً في السياق.

¹ بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. 1، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، 1376هـ/1957م، ج 2، ص 443.

² أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط. 3، بيروت: دار الكتاب العربي، 1407هـ، ج 2، ص 290.

أما قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء، الآية 75]، فهو استفهام يحمل معنى الحث والتوبيخ، أي: قاتلوا في سبيل الله. فالصيغة لا تكتفي بطلب الفعل، بل تستنكر تركه، وكأن الامتناع عن القتال في ذلك المقام أمر غير مقبول ولا مبرر له.

وعليه، يمكن القول إن ورود الأمر بصيغة الاستفهام يمنح الأسلوب قوة نفسية وبلاغية واضحة؛ لأنه لا يفرض الطلب بصورة مباشرة فقط، بل يدفع المخاطب إلى الاقتناع الداخلي، ويوقظ شعوره بالمسؤولية. ولذلك يكون الاستفهام في مثل هذه المواضع أبلغ من الأمر الصريح، لأنه يجمع بين الطلب، والتنبيه، والتأثير في النفس.

8: ورود الأمر بالإشارة

انطلاقاً من مبدأ التعاون المشترك الذي تفرضه طبيعة استمرارية الخطاب بين الطرفين يقتضي الأمر وجود تفاهم بين المرسل والمرسل إليه حول قدر معين من المعلومات والمعطيات والمفاهيم ولكي تحصل الفائدة وهي الإبلاغ والإفهام يجب تضافر عدة مستويات لغوية إذ «تحيل فكرة الفائدة على طريقة في التعاليق بين الإبلاغ والإفهام من ناحية والوظيفة اللغوية من ناحية أخرى، ولهذا قد يوجه المتكلم للمخاطب رسالة بالإشارة، بحيث يتلقاها هذا الأخير ويفك شفرة هذه الرسالة».

أن الأمر لا يتحقق دائماً بالكلام الصريح أو بالصيغ النحوية المعروفة، بل قد يتحقق أحياناً بالإشارة، متى كان بين المتكلم والمخاطب قدر مشترك من الفهم والسياق. فالإشارة قد تقوم مقام اللفظ إذا كانت واضحة ومفهومة، لأن الغاية من الخطاب ليست مجرد استعمال الكلمات، بل تحقيق الإبلاغ والإفهام¹.

وهذا يعني أن التواصل اللغوي لا يعتمد على الألفاظ وحدها، بل يقوم على تعاون بين المرسل والمرسل إليه. فالمتكلم قد يكتفي بحركة، أو نظرة، أو إيماءة، ويكون المخاطب قادراً على

¹ الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر: البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ج 1، ط 7، 1418هـ/1998م، ص 75.

فهم المقصود منها بسبب معرفته بالسياق أو بالعلاقة بين الطرفين. لذلك تصبح الإشارة رسالة لها معنى، رغم أنها لا تُنطق بالكلمات.

كما أن الأمر بالإشارة يدل على أن المعنى أوسع من الصيغة اللغوية المباشرة. فقد يشير شخص بيده إلى الجلوس، فيفهم المخاطب أن المقصود هو: *اجلس*. وقد يشير إلى الباب، فيفهم منها: *اخرج أو ادخل* حسب المقام. فالقيمة هنا ليست في اللفظ، بل في قدرة الإشارة على أداء وظيفة الطلب.

ومن الناحية التداولية، لا تنجح الإشارة إلا إذا توفر قدر من التفاهم المشترك بين الطرفين؛ لأن الإشارة وحدها قد تكون غامضة إذا انفصلت عن السياق. لذلك فإن فهم الأمر بالإشارة يحتاج إلى معرفة المقام، والعلاقة بين المتكلم والمخاطب، والظروف المحيطة بالخطاب¹.

وعليه، يمكن القول إن ورود الأمر بالإشارة يكشف أن التواصل الإنساني عملية مركبة تجمع بين اللغة، والسياق، والحركة، والمعرفة المشتركة. فالإشارة قد تكون أحياناً أبلغ وأسرع من الكلام، لأنها تختصر العبارة وتوصل المعنى مباشرة، بشرط أن يكون المخاطب قادراً على فكِّ شفرتها وفهم مقصدها.

المبحث الثالث: دلالات أسلوب الأمر

تتميز اللغة العربية بمرونة فائقة وثراء دلالي واسع، يتجلى بوضوح في تنوع أساليبها وتعدد معاني تراكيبيها. ولعل مبحث "صيغة الأمر" يُعد من أبرز المحطات التي تجسد هذا الثراء النصي والأسلوبي؛ فهذه الصيغة لم تقف يوماً عند حدود دلالتها المعجمية الأصلية المتمثلة في "طلب إحداث الفعل على وجه الاستعلاء واللزوم"، بل تجاوزت ذلك لتتطرق أبواباً دلالية أرحب، تصوغها السياقات المقالية، وتوجهها القرائن الحالية.

¹ عيدة ناغش، "صيغ الأمر في الحديث النبوي: دراسة تداولية"، مجلة جسور المعرفة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مخبر تعليمية اللغات وتحليل الخطاب، العدد 10، جوان 2017، ص 395.

وقد حظيت دراسة "دلالات الأمر" بعناية مركزة في التراث العربي والإسلامي، لتشكل نقطة تقاطع معرفي التقت عندها أنظار ثلاث طوائف من كبار العلماء: اللغويون، والبلاغيون. فقد وضع اللغويون اللبنة الأولى لرصد الاستعمالات المتعددة لهذه الصيغة في كلام العرب، ثم توجّ البلاغيون هذا المسار بالكشف عن الأسرار الجمالية والنكت البيانية التي تكتنف خروج الأمر من "الإنشاء الطلبي" الحقيقي إلى معانٍ مجازية دقيقة كالدعاء، والتعجيز، والتهديد، والتمني.

ومن هذا المنطلق، تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على "دلالات أسلوب الأمر" إذ ونسعى من خلال هذا البحث إلى إبراز كيف تتضافر جهود علوم الآلة (النحو والبلاغة) في قراءة النصوص، وفك شفراتها، وتوجيه دلالاتها بأدق المعايير المنهجية التي تبرز عبقرية العقل العربي في التعامل مع النص.

أولاً: عند النحويين:

اتفق النحويون مع وعلماء البلاغة في تعدد معاني صيغة الأمر. فنجد سيبويه يشير إلى خروج صيغة الأمر عن معناها الحقيقي الوضعي إلى معانٍ ودلالات أخرى، حتى إنه لم يذكر أسماءً لبعض هذه الدلالات، يقول:

"واعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي، وإنما قيل: "دعاء"؛ لأنه استُعْظِمَ أن يقال: أمر أو نهي، وذلك قولك: اللهم زيدا فأغفر ذنبه، وزيدا فأصلح شأنه، وعمراً ليجزه الله خيراً. وتقول: زيدا قطع الله يده، وزيدا أمر الله عليه العيش؛ لأن معناه معنى: زيدا ليقطع الله يده."¹

وذكر ورود الأمر للإباحة ولم يصح بالتسمية، ومثل بقوله:

"تقول: جالس عمراً أو خالداً أو بشراً، كأنك قلت: جالس أحد هؤلاء ولم ترد إنساناً بعينه، ففي هذا دليل أن كلهم أهل أن يُجالس، كأنك قلت: جالس هذا الضرب من الناس"².

¹ اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب، محمد علي السراج، دار الفكر، 1431هـ (أو 1403هـ/1983م، دمشق - سوريا، ص 15.

² النحو التعليمي والتطبيقي في القرآن الكريم، محمود سليمان ياقوت، مكتبة المنار الإسلامية، د. ط، 1419هـ/1996م، الكويت، ص 484.

أما ابن جني فأشار إلى معاني صيغة الأمر في مواضع مختلفة من كتبه، وهو قريب الذكر والتمثيل مما ذكره سيبويه في "الكتاب"، إلا أنه زاد أن الأمر يأتي للتبكي، يقول:

نحو قول الله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾ [مريم، الآية 38]، وقوله عز اسمه: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم، الآية 75]، أي: فيمدد.

وقال بأنه يخرج إلى معنى الإباحة في مثل قولهم: "جالس الحسن أو ابن سيرين"; ولو جالسهما جميعاً لكان مصيباً مطيعاً لا مخالفاً. وإن كانت "أو" إنما هي في أصل وضعها لأحد الشيئين، وإنما جاز ذلك في هذا الموضع لا لشيء رجع إلى نفس "أو"، بل لقريئة انضمت من جهة المعنى إلى "أو"، وذلك لأنه قد عُرف أنه إنما رُغب في مجالسة الحسن لما مُجالسه في ذلك من الحظ، وهذه الحال موجودة في مجالسة ابن سيرين أيضاً، وكأنه قال: "جالس هذا الضرب من الناس"

أما أحمد بن فارس فقد زاد في جمع المعاني التي تدل عليها صيغة "افعل"،¹ حتى قيل إن البلاغيين قد استمدوا بحثهم البلاغي منه، فهو ممن أولى الدرس البلاغي اهتماماً كبيراً. يقول في باب الأمر: "الأمر عند العرب ما إذا لم يفعله المأمور به سُمي المأمور به عاصياً، ويكون بلفظ (افعل) و(ليفعل)". ونمثل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة، الآية 43]، ونحو قوله: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ [المائدة، الآية 47].

ثم قال: فأما المعاني التي يحتملها لفظ الأمر فكالآتي:

- أن يكون أمراً والمعنى مسألة (دعاء): نحو قولك: "اللهم اغفر لي".
- ويكون أمراً والمعنى وعيد: نحو قوله جل ثناؤه: ﴿فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [النحل، الآية 55].
- ويكون اللفظ أمراً والمعنى تسليم: نحو قوله جل ثناؤه: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه، الآية 72].

¹ عبد العزيز عتيق، البلاغة العربية علم المعاني، دار النهضة العربية، 1، بيروت، لبنان، 1430 هـ، 2009 م، ص 77.

- ويكون أمراً والمعنى تكوين: نحو قوله جل شأنه: ﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة، الآية 65]. وصح بأن هذا لا يجوز أن يكون إلا من الله جل ثناؤه.
- ويكون أمراً وهو ندب: نحو قوله جل ثناؤه: ﴿فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة، الآية 10].
- ويكون أمراً وهو تعجيز: كقوله تعالى: ﴿فَانفُذُوا لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ﴾ [الرحمن، الآية 33].
- ويكون أمراً وهو تعجب: كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ﴾ [مريم، الآية 38].
- ويكون أمراً وهو تمنٍّ: كقولك لشخص: "كن فلاناً".
- ويكون أمراً وهو واجب: كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة، الآية 43].
- ويكون أمراً والمعنى خبر: كقوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة، الآية 82].

ثانياً: عند البلاغيين

ذاك الذي ذكره النحويون في حدِّ الأمر ومعاني صيغته التي قد يخرج إليها، ذكره البلاغيون في دراساتهم لباب الأمر، إلا أن دراسة البلاغيين توسعت على دراسة النحويين، بل إن دراسة النحويين استمدت ما ذكرته في الأمر من البلاغيين، لا سيما تناول المعاني التي تحملها صيغة الأمر؛ فجميعها معاني بلاغية.

إلا أن دراسة البلاغيين أيضاً لم تصل إلى ما وصلت إليه دراسة الأصوليين، فقد توقفت دراسة البلاغيين عند ذكر الحدِّ ومعاني الصيغة المختلفة، وبعضهم وصل إلى دراسة اختلاف صيغة الأمر عند تجردها عن القرائن: هل تقتضي الامتثال على الفور أم على التراخي؟ أم لا تدل على أحدهما بل على الأهم؟ وحتى في هذه الدراسة الأخيرة اعتمدوا في تناولها على آراء علماء الأصول فيها، ثم تركوا باقي مسائل الأمر يتناولها الأصوليون بشيء من التفصيل والتدقيق؛ ليخرجوا بقاعدة ثابتة للسير عليها في استعمال دلالات الأمر.

وقد نص البلاغيون أنفسهم على ذلك؛ يقول صاحب كتاب "الطراز" في دقيقة أوردها في الوجوه الاتفاقية والاختلافية بين الأمر والنهي، بعد أن انتهى من حديثه عنهما:¹

"اعلم أن الأمر والنهي يتفقان في أن كل واحد منهما لا بد فيه من اعتبار الاستعلاء، وأنهما جميعاً يتعلقان بالغير، فلا يمكن أن يكون الإنسان أمراً لنفسه أو ناهياً لها، وأنهما جميعاً لا بد من اعتبار حال فاعلهما في كونه مريداً لهما، إلى غير ذلك من الوجوه الاتفاقية.

ويختلفان في الصيغة؛ لأن كل واحد منهما مختص بصيغة تخالف الآخر. ويختلفان في أن الأمر دال على الطلب، والنهي دال على المنع. ويختلفان أيضاً في أن الأمر لا بد فيه من إرادة مأمور به، وأن النهي لا بد فيه من كراهية لمنهي عنه، إلى غير ذلك من الوجوه الخلافية، واستغراقها يكون بالمسائل الأصولية، وقد رمزنا إليها".²

ومن المعروف أن البلاغيين يدرجون دراسة الأمر والنهي ضمن الأساليب الإنشائية، بل لا يكادون يقيمون دراسة مفصلة لغيرهما من أساليب الإنشاء.

وينقسم الأسلوب الإنشائي إلى قسمين:³

❖ الإنشاء الطلبي:

وهو ما يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، ويشمل أساليب: الأمر، والنهي، والتمني، والاستفهام، والنداء. ومن شواهده:

الأمر والنهي: قوله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الحجر، الآية 94]، وقوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران، الآية 169].

¹ أحمد بن إبراهيم الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، ضبط وتدقيق وتوثيق يوسف الصميلي (بيروت: المكتبة العصرية، د.ت)، 71.

² الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي، (157/3).

³ أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، د.ت، ص 78-79.

النداء والأمر: قول عمر يوصي ابنه عبد الله رضي الله عنهما: "يا بني اتق الله؛ فإن من اتقى الله وقاه، ومن توكل عليه كفاه، ومن شكره زاده".

التمني: قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر، الآية 24].

الاستفهام: قوله جل وعلا: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمُ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة، الآية 142].

فإن هذه الشواهد قد اشتملت على أساليب إنشائية يُطلب بها أمر غير حاصل وقت الطلب.

❖ الإنشاء غير الطلبي:

وهو ما لا يستدعي مطلوباً، وله صيغ كثيرة منها:

القَسَم: كقوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُولُوا مُدِيرِينَ﴾ [الأنبياء، الآية 57].

أفعال المدح والذم: كقوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ [الذاريات، الآية 48]، وقوله عز وجل: ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [الجمعة، الآية 5].

الترجي: كما في قوله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَّ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ﴾ [المائدة، الآية 52]، وقوله: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الكهف، الآية 6].

فالأصل في صيغة الأمر عند جمهور البلاغيين أن تفيد الإيجاب؛ أي طلب الفعل على وجه اللزوم. وهذا هو المفهوم منها عند الإطلاق، نحو: "قم" و"سافر"، وما عداه يحتاج إلى قرائن أخرى تُستفاد من سياق الحديث. (98)

وقد تنبّه البلاغيون إلى استعمال صيغ الأمر في غير هذا الأصل الذي وُضعت له؛ في أنها تفيد الإباحة، أو الدعاء، أو التهديد، أو التمني، وغيرها من المعاني. واهتموا بالحديث عن هذه المعاني وما تحمله من دقائق، فذكروا -بعد أن أثبتوا أنها حقيقة في الطلب الاستعلائي- أنها قد تُستعمل لغيره، وهي قريبة من المعاني التي جاء بها الأصوليون، إلا القليل منها جاء الاختلاف فيه في التمثيل، نذكر منها:

الأول (الإباحة): نحو: "جالس الحسن أو ابن سيرين"، أي: أبيت لك مجالسة أيهما شئت.

الثاني (التهديد): مثل قوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت، الآية 40]. قال عنه بهاء الدين السبكي: "وفيه خروج عن الإنشاء، فإن التهديد خبر دلّ على إرادته القرينة والعلاقة فيه المضادة، ولذلك لا يمكن إرادة الإيجاب والتهديد بصيغة واحدة، وإن جوّزنا استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، أو في معنياه الحقيقيين. وهذا أحسن ما يُمثل به لقولنا: شرط استعمال المشترك أو الحقيقة والمجاز في معنيهما عدم التضاد؛ أي: عدم تضاد الاستعمالين لا عدم تضاد المعنيين".¹

- التعجيز: كقولك لمن يدّعي أمراً تعتقد أنه ليس في وسعه: "افعله"، وعليه قوله تعالى: ﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة، الآية 23].
- التسخير: نحو قوله تعالى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة، الآية 65].
- الإهانة: نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء، الآية 50].
- التسوية: كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّنْ يَتَقَبَّلَ مِنْكُم﴾ [التوبة، الآية 53].
- التمني: كقول امرئ القيس: أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي.
- الدعاء: إذا استعملت في طلب الفعل على سبيل التضرع، نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾ [نوح، الآية 28].
- الالتماس: إذا استعملت فيه على سبيل التلطف كقولك لمن يساويك في الرتبة: "افعل" (بدون الاستعلاء).
- الاحتقار: نحو قوله تعالى: ﴿أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ﴾ [الشعراء، الآية 43].
- الإرشاد: كقوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [البقرة، الآية 282].
- الإنذار: نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾ [إبراهيم، الآية 30].

¹: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، (1/465-468). الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، (3/82-87). بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي، (2/269-271). المنهاج الواضح للبلاغة، حامد عوني، (2/90-91).

- الامتنان: نحو قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [النحل، الآية 114].
والظاهر أنه قسم من الإباحة، لكن معه امتنان.
- الإكرام: مثل قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ﴾ [الحجر، الآية 46]، وعده بهاء الدين السبكي من الإباحة أيضاً¹.
- التكوين: كقوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس، الآية 82]، وهو قريب من التسخير، إلا أن هذا أعم.
الخبر: نحو الحديث الشريف: «إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»، إذ الواقع أن من لم يستحِ يفعل ما يشاء. وقيل: المعنى إذا وجدت الشيء مما لا يُستحيا منه فافعله، فيكون إباحة. وقد تقدم أن غالب هذه الاستعمالات بنقل صيغة "افعل" إلى الخبر.
- الإينعام: كقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة، الآية 57].
- التفويض: كقوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه، الآية 72].
- التعجب: ذكره الهندي، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً﴾ [الإسراء، الآية 50] ملاحظة: سبق ذكر الآية في سياق "الإهانة"، وهنا يُنسب تخريجها على "التعجب" لرأي الهندي.
- التكذيب: ذكره العبادي عن الفارسي أيضاً، كقوله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران، الآية 93].
- المشورة: مثل قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ مَاذَا تَرَى﴾ [الصافات، الآية 102]، ذكره عن الفارسي أيضاً.
- الاعتبار: ومثّل له بقوله تعالى: ﴿انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ﴾ [الأنعام، الآية 99].
- التحريم: قال بهاء الدين السبكي عنه: "فإن جماعة ذهبوا إلى أن الأمر مشترك بين معانٍ أحدهما التحريم، كما نقله الأصوليون، فإذا كنا نذكر الاستعمالات لغير الأمر مجازاً

¹ أحمد بن إبراهيم الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، ضبط وتدقيق وتوثيق يوسف الصميلي (بيروت: المكتبة العصرية، د.ت)،

فذكر هذا أولى؛ لأنه استعمال حقيقي عند القائل به، ولا بدع في استعماله عند غيره في التحريم مجازاً بعلاقة المضادة. "ويمكن أن يُمثَّل له بقوله تعالى: ﴿قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾ [إبراهيم، الآية 30]، لكنه يُبَعِّدُه (أي يستبعده)؛ فإن عبارة (مصيركم إلى النار) لا تناسب التحريم. وكذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [الزمر، الآية 8]¹.

• **التعجب (بصيغة أفعَل به):** نحو: "أَحْسَنُ بَرِيدٍ"، وقد ذكره السكاكي في استعمال الإنشاء بمعنى الخبر.

وهذا التتبع، نجد أن معاني صيغة الأمر (أقسامها) قد وصلت عند البلاغيين إلى خمسة وعشرين قسمًا².

وفي ختام هذا البحث الذي تتبعنا فيه موضوع "دلالات الأمر" عبر مختلف المدارس العلمية،

• **أولاً (مرونة الصيغة واتساعها):** إن صيغة الأمر في اللغة العربية ليست محصورة في معنى "الإيجاب" والطلب الجازم فحسب، بل تتسع لتشمل معاني ودلالات متنوعة تحددها القرائن الحالية والمقالية، والسياق العام الذي ترد فيه.

• **ثانياً (التكامل المعرفي):** تضافت جهود علماء اللغة والأصول والبلاغة في استقراء دلالات الأمر، ورغم انطلاق كل فريق من زاوية اختصاصه واختلافهم في بعض التسميات والتقسيمات، إلا أنهم اتفقوا جميعاً على خروج الأمر عن معناه الأصلي إلى دلالات أخرى سياقية.

• **ثالثاً (الجمالية البلاغية):** أضاف البلاغيون بُعداً جمالياً وأسلوبياً لدلالات الأمر، حيث أدرجوه ضمن الإنشاء الطلبي، ورصدوا خروجه إلى معاني بلاغية دقيقة

¹ أحمد بن إبراهيم الهاشمي، مرجع سبق ذكره ، 73.

² ينظر في تفصيل معاني صيغ الأمر في كتب البلاغيين المراجع التالية: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السيكي، (1/465-468). الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، (3/82-87). بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعدي، (269/2-271). المنهاج الواضح للبلاغة، حامد عوني، (2/90-91).

(كالتعجيز، والتهديد، والتسوية، والامتنان)، مما يبرز ثراء اللغة العربية وإعجاز النص

القرآني في التعبير عن المقاصد المختلفة بصيغة واحدة.

إن الإمام بدلالات صيغة الأمر ليس مجرد ترف فكري، بل هو أداة منهجية ضرورية لكل باحث؛ إذ به يستقيم فهم النصوص، وتُدرك مقاصد المتكلم، وتتضح الرؤية في توجيه الأحكام وتذوق روعة البيان العربي.

الفصل الثاني: البنية النحوية والدلالية

لأسلوب الأمر في الأربعين النووية

تمهيد

يُعدّ هذا الفصل امتداداً تطبيقياً لما تمّ تناوله في الفصل الأول من تأصيل نظري لأسلوب الأمر من حيث مفهومه وصيغه ودلالاته. فإذا كان الفصل السابق قد وقف عند الجانب النحوي والبلاغي للأمر في صورته النظرية، فإن هذا الفصل ينتقل إلى دراسة حضوره في مدونة محددة، هي الأربعون النووية، بوصفها متناً حديثاً جامعاً يجمع بين الإيجاز النبوي وعمق التوجيه التشريعي والتربوي.

وتنبع أهمية هذا الفصل من كونه يسعى إلى الكشف عن كيفية توظيف أسلوب الأمر في الحديث النبوي الشريف، لا من جهة صيغته النحوية فحسب، بل من جهة ما يحمله من دلالات بلاغية ومقاصد توجيهية تختلف باختلاف السياق والمقام. فالأمر في الحديث النبوي قد يأتي للتشريع والإلزام، وقد يخرج إلى معانٍ أخرى كالإرشاد، والندب، والنصح، والتحذير، بحسب ما تقتضيه قرائن الخطاب.

وقد جاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث مترابطة؛ خُصص المبحث الأول للتعريف بمدونة الدراسة، وهي الأربعون النووية، من حيث قيمتها العلمية ومكانتها في التراث الحديثي. أما المبحث الثاني فتناول تصنيف صيغ الأمر الواردة في أحاديث المدونة، في حين عُنِيَ المبحث الثالث بتحليل البنية النحوية والدلالية لهذه الصيغ، قصد إبراز العلاقة بين التركيب اللغوي والمعنى البلاغي في الخطاب النبوي.

المبحث الأول: تعريف المدونة

ونظراً لكون هذه الدراسة تعتمد على مادة علمية محددة، كان لزاماً علينا تحديد ماهية "المدونة".

أ- التعريف بالأربعين النووية:

هي مجموعة مختارة من الأحاديث النبوية الشريفة، جمعها الإمام يحيى بن شرف النووي، وبلغ عددها اثنين وأربعين حديثاً، تمثل خلاصة مركزة لأصول الشريعة الإسلامية. وقد حرص الإمام النووي في هذا المتن على اختيار الأحاديث التي تُعد من "جوامع الكلم"، أي التي تجمع معاني عظيمة في ألفاظ موجزة.¹

ولا تقتصر أهمية هذه المجموعة على كونها تجميعاً للأحاديث، بل تتجاوز ذلك لتُعد بناءً علمياً مقصوداً يهدف إلى تقديم القواعد الكلية للدين الإسلامي، سواء في مجال العقيدة أو العبادات أو الأخلاق أو المعاملات. ولذلك، اعتبرها العلماء مدخلاً أساسياً لفهم الإسلام في شموليته.

وقد أشار العلماء، ومنهم ابن رجب الحنبلي في كتابه جامع العلوم والحكم، إلى أن هذه الأحاديث تدور حول "أصول الدين وقواعده العامة"، وهو ما يؤكد مكانتها كمرجع مختصر جامع.²

ب- التعريف بالإمام النووي ومنهجه العلمي:

يُعد الإمام النووي من أبرز علماء الحديث والفقه في القرن السابع الهجري، وقد تميز بمنهج علمي صارم يقوم على الدقة في النقل والتحري في الاختيار. وقد انعكس هذا المنهج بوضوح في كتابه الأربعين النووية، حيث لم يكتفِ بجمع الأحاديث، بل قام بانتقائها وفق معايير دقيقة.³

¹ ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم. تحقيق شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس. بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001، ص 17-25.

² النووي، يحيى بن شرف. الأربعين النووية. بيروت: دار المنهاج، 2004، ص 5-10.

³ المنجد، عبد المحسن بن حمد. فتح القوي المتين في شرح الأربعين وتنمة الخمسين. الرياض: دار الوطن، 2002، ص 11-20.

اعتمد النووي في اختياره على الأحاديث الصحيحة، وخاصة ما ورد في صحيح البخاري وصحيح مسلم، كما ركز على الأحاديث التي تُشكل قواعد عامة في الدين، مثل حديث النية وحديث الحلال والحرام.

ويُلاحظ أن منهجه يتسم بـ:

- الانتقاء النوعي (اختيار الأحاديث الجامعة)

- الإيجاز (عدم ذكر الأسانيد الكاملة)

- التركيز على المعنى بدل التفصيل السندي

وهذا ما جعل كتابه مناسباً للتعليم والتلقين، خاصة في المراحل الأولى لطلب العلم.

ج- مضمون الأربعين النووية وموضوعاتها:

تتميز الأربعين النووية بشمولها لمختلف جوانب الدين الإسلامي، حيث يمكن تصنيف موضوعاتها إلى عدة مجالات رئيسية:¹

العقيدة: تتناول الأحاديث مسائل الإيمان وأركان الإسلام، مثل حديث جبريل الذي يُعد من أهم النصوص المؤسسة للعقيدة الإسلامية.

العبادات: تشمل توجّهات تتعلق بالإخلاص في العمل، والنية، والالتزام بأوامر الله، وهي أساس صحة العبادات.

المعاملات: تتناول الحلال والحرام، والضوابط الشرعية في التعامل بين الناس، مما يعكس البعد التشريعي للإسلام.

الأخلاق: تركز على القيم الإسلامية مثل الصدق، والأمانة، والإحسان، وهي تمثل جوهر السلوك الإسلامي.

¹ ابن دقيق العيد، محمد بن علي. شرح الأربعين النووية. القاهرة: دار الحديث، 2003، ص 7-15.

العلاقات الاجتماعية: تُبرز أهمية حسن المعاملة والتعاون والتراحم بين أفراد المجتمع.

وقد بين ابن رجب الحنبلي أن هذه الأحاديث "تدور على قواعد الإسلام، ويُرجع إليها في معرفة الحلال والحرام"، وهو ما يؤكد شمولها وعمقها العلمي.

تُمثّل الأربعين النووية خلاصة¹ علمية وتربوية متكاملة، إذ تجمع بين الشمول في موضوعات الدين، والإيجاز في العرض، والاعتماد على الأحاديث الصحيحة، مع تركيز واضح على القواعد الكلية التي يُبنى عليها الفقه الإسلامي، فضلاً عن طابعها التربوي الذي يوجّه سلوك المسلم في مختلف جوانب حياته؛ فهي ليست مجرد متن حديثي للحفظ، بل منهج عملي يُقوّم السلوك ويُرسّخ القيم الإسلامية كالإخلاص، والورع، وحسن المعاملة، كما أن بساطة ألفاظها وقلة عدد أحاديثها جعلتها سهلة الحفظ ومناسبة للمبتدئين، ومعمّدة في التعليم الشرعي عبر العصور. ويتجلّى هذا البعد الشمولي والتربوي في عدد من أحاديثها الجامعة، ومن أبرزها حديث:

«إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»

فهذا الحديث يُعدّ قاعدة كبرى في الإسلام، حيث يربط بين صحة العمل وقصده، ويؤسس لمبدأ الإخلاص في جميع العبادات والمعاملات، مما يعكس بوضوح طبيعة الأربعين النووية القائمة على تقديم أصول الدين في عبارات موجزة ذات دلالات عميقة؛ وقد أشار ابن رجب الحنبلي في كتابه جامع العلوم والحكم إلى أن مثل هذه الأحاديث "تدور عليها أحكام الإسلام"، وهو ما يؤكد قيمتها العلمية والتشريعية.

¹ ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث. بيروت: دار الفكر، 2002، ص 27-35.

المبحث الثاني: البنية النحوية والدلالية لأسلوب للأحاديث

الحديث الثاني

عن عُمر رضي الله عنه أيضاً قال :

(بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ذَاتَ يَوْمٍ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ ؛ وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ ، وَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا . قَالَ : صَدَقْتَ . فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ . قَالَ : فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ ، قَالَ : أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ ، وَمَلَائِكَتِهِ ، وَكُتُبِهِ ، وَرُسُلِهِ ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ . قَالَ : صَدَقْتَ . قَالَ : فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ ، قَالَ : أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ . قَالَ : فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ ، قَالَ : مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ . قَالَ : فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَاتِهَا ، قَالَ : أَنْ تَلِدَ الْأُمَّةُ رَبَّتَهَا ، وَأَنْ تَرَى الْحَفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّيْءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ ، ثُمَّ انْطَلَقَ ، فَلَبِثْتُ مَلِيًّا ، ثُمَّ قَالَ : يَا عُمَرُ اتَدْرِي مَنْ السَّائِلُ ؟ قُلْتُ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قَالَ : فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ)¹

أهميته:²

قال ابن دقيق العيد :

هذا حديث عظيم اشتمل على جميع وظائف الأعمال الظاهرة والباطنة ، وعلوم الشريعة كلها راجعة إليه ومتشعبة منه ؛ لما تضمنه من جمعه علم السنة ، فهو كالأم للسنة ؛ كما سميت الفاتحة (أم القرآن) ؛ لما تضمنته من جمعها معاني القرآن

1. الصيغة النحوية

¹ الإمام الحافظ أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، الأربعون النووية من الأحاديث النبوية ، دار الإمام مالك ، البلدة (الجزائر) ، ص5.

² مصطفى ديب البغا ومحيي الدين مستو، الوافي في شرح الأربعين النووية، ط. 2، دمشق: دار المصطفى، 1421هـ/2001م، ص. 15.

تركز أسلوب الأمر في هذا الحديث في كلمة واحدة تكررت خمس مرات متتالية، وهي: (أَخْبِرْنِي).

التفصيل النحوي:

- (أَخْبِرْ): فعل أمر مبني على السكون الظاهر على آخره. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت) يعود على المُخاطَب وهو النبي محمد ﷺ.
- (النُّون): نون الوقاية، سُميت بذلك لأنها تقي الفعل من الكسر عند اتصاله بياء المتكلم.
- (الياء): ياء المتكلم، ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به (يعود على السائل، وهو جبريل عليه السلام).
- التكرار النحوي: جاء هذا الفعل متكرراً بصيغة واحدة لانتقال السائل بشكل منهجي من دائرة إلى أخرى (الإسلام ← الإيمان ← الإحسان ← الساعة ← أماراتها).

2. الدلالات البلاغية

في الأصل، يفيد فعل الأمر الإلزام والاستعلاء، ولكن خروج الأمر من السائل إلى النبي ﷺ نقله من معناه الحقيقي إلى أغراض ودلالات بلاغية وتربوية عميقة، أبرزها:

• الالتماس والسؤال (الأدب الحوارية):

بما أن الأمر هنا موجه لغرض الاستفسار، فإنه يفيد (الالتماس والرجاء والاستعلام). فهو طلب برفق لمعرفة الحقائق الكبرى للدين، وهو أسلوب يُعلّم المسلمين كيفية طرح الأسئلة المباشرة، والواضحة، والمركزة في مجالس العلم دون إطالة أو تشتيت.

• توجيه انتباه السامعين

من أبدع اللفظات البلاغية في صيغة هذا الأمر، أن الذي يُصدر الأمر (أخبرني) يعرف الإجابة مسبقاً، ولهذا كان يُعقب على كل إجابة بقوله: (صدقت). فغرض الأمر هنا ليس رفع الجهل عن

السائل، بل توجيه انتباه السامعين (الصحابة) وتلقينهم أصول دينهم بطريقة غير مباشرة، وهو ما أكدته النبي ﷺ لاحقاً: «فإنه جبريل أتاكم يُعلمكم دينكم».

• لفت الانتباه .

استخدام فعل الأمر المباشر والمسبوق بنداء مجرد «يا محمد أخبرني» بدلاً من الألقاب النبوية (يا رسول الله)، كان أسلوباً مقصوداً لإتمام حبكة التخفي. فهذه الطريقة في النداء والأمر تُشبه أسلوب الأعراب والبادية، مما أبعد شكوك الصحابة وجعلهم يظنونه مجرد مسافر غريب، وهذا التمويه هياً جواً من الاستماع العميق والدهشة والانتباه التام للمجلس.

• الإلزام الضمني (في إجابات النبي ﷺ):

رغم أن الأمر جاء من السائل، إلا أن النبي ﷺ في إجابته أسس لقواعد عظيمة وصارمة دون استخدام فعل أمر مباشر. فقد اعتمد على تركيب (أن المصدرية + الفعل المضارع)، مثل: (أَنْ تَشْهَدْ، وَتُقِيمَ، وَتُؤْتِيَ، وَتَصُومَ، وَتَحُجَّ / أَنْ تُؤْمِنَ).

هذا التركيب يُؤوّل بمصدر يفيد الثبوت والاستقرار، وهو أسلوب (خبري في ظاهره، إنشائي في معناه)، يفيد فرضية هذه الأركان وإلزام الأمة بها إلزاماً قاطعاً، فكأنه قال: الإسلام هو (شهادتك، وإقامتك، وإيتائك...).

الحديث العاشر: الطيب الحلال شرط القبول

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال:

قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّباً، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ فقال تعالى: يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ [المؤمنون: ٥١] وقال تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴿١٧٢﴾ [البقرة: ١٧٢] ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلُ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ يَا رَبُّ يَا رَبُّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابَ لَهُ.¹

أهمية الحديث:²

هذا الحديث من الأحاديث التي عليها قواعد الإسلام ومباني الأحكام، وعليه العمدة في تناول الحلال وتجنب الحرام، وما أعم نفعه وأعظمه في إيجاد المجتمع المؤمن الذي يحب فيه الفرد لأخيه ما يحب لنفسه

1. الصيغة النحوية

جاء أسلوب الأمر في هذا الحديث الشريف بطريقة مميزة؛ فقد اعتمد النبي ﷺ على الاستشهاد بالنص القرآني لإيصال الأمر وإثباته، بدلاً من توجيه الأمر المباشر بصيغة "افعل" من قوله هو، مما أعطى الوصية هيبة وعمقاً لاتصالها المباشر بالوحي الإلهي.

تمثل أسلوب الأمر في هذا الحديث في ثلاثة أفعال صريحة جاءت داخل الآيات القرآنية التي استشهد بها النبي ﷺ، مسبقة بتمهيد إخباري عن وقوع الأمر:

بدأ النبي ﷺ بتقرير قاعدة كلية باستخدام الفعل الماضي (أَمَرَ) مرتين: «وإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ»، وهو تمهيد لبيان أن ما سيلي هو حكم حتمي.

¹ الإمام الحافظ النووي، الأربعون النووية، ص 15.

² مصطفى ديب البغا ومحبي الدين مستو، مرجع سبق ذكره، ص. 79.

• أفعال الأمر الصريحة في الاستشهاد:

1. (كُلُوا) في قوله تعالى للرسول: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾. [البقرة، الآية 172]
2. (اعْمَلُوا) في قوله تعالى للرسول: ﴿وَاَعْمَلُوا صَالِحًا﴾. [المؤمنون، الآية 51]
3. (كُلُوا) في قوله تعالى للمؤمنين: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾. [البقرة، الآية 172]

التفصيل النحوي:

الأفعال (كُلُوا) و(اعْمَلُوا) هي أفعال أمر مبنية على حذف النون من آخرها لاتصالها بواو الجماعة، و(واو الجماعة) ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف للتفريق.

2. الدلالات البلاغية

خرج أسلوب الأمر في هذا الحديث إلى عدة دلالات راقية وعميقة، أبرزها:

• الوجوب والإلزام القطعي:

الأمر الصادر من الله تعالى بالأكل من الطيبات والعمل الصالح يفيد الوجوب التام؛ فتناول الحلال في هذا السياق ليس مجرد فضيلة مستحبة، بل هو مطلب حتي يترتب على تركه خلل في القبول.

• التسوية في التكليف (بين الرسل والمؤمنين):

من أسرار استشهاد النبي ﷺ بهاتين الآيتين وإيراد الأمر فيهما متوازياً هو بيان "وحدة الخطاب". فالأمر بأكل الحلال عام لا يُستثنى منه أحد، حتى صفوة الخلق (الرسل) أمروا به، وفي هذا دلالة بلاغية على أن رتبة النبوة والفضل لا تُسقط كلفة السعي وراء الطيب، فمن باب أولى من دونهم.

• الترتيب السببي (أكل الحلال مقدمة للعمل الصالح):

في قوله ﴿كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾، عطف الأمر بالعمل الصالح على الأمر بأكل الطيبات بـ (الواو). وهذا الترتيب مقصود؛ لأن التغذية بالحلال هو "الأساس" لزكاة النفس وانقياد الجوارح للعمل، وهو شرط لقبوله، فكأن الأمر الأول (كُلُوا) هو مفتاح لتحقيق الأمر الثاني (اعْمَلُوا).

• استبعاد الإجابة ونفيها

بعد بيان الأمر، صوّر النبي ﷺ نتيجة من خالف هذا الأمر بذكره للرجل الذي يمد يديه بالدعاء ومطعمه حرام، ثم عقّب بأسلوب استفهام استنكاري: «فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لَهُ». والغرض البلاغي هنا هو استبعاد الإجابة ونفيها، مما يؤكد صرامة الأمر السابق؛ فمن لم يمثل لأمر "الأكل من الطيب" انقطع عنه أثر عبادته ودعائه.

الحديث الحادي عشر

عن أبي مُحَمَّد الحسن بن علي بن أبي طالب ، سَبَّطِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَيْحَانَتِهِ رضي الله عنهما ، قَالَ :

حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : (دَعُ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْبُكَ ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ)¹

أهمية الحديث :²

¹ الإمام الحافظ النووي ، الأربعون النووية، ص16.

² مصطفى ديب البغا ومحبي الدين مستو، مرجع سبق ذكره ، ص. 85

هذا الحديث من جوامع الكلم ، ومن الحكم النبوية البليغة ، فهو بكلماته القليلة قعد قاعدة عظيمة في ديننا الإسلامي ، وهي ترك الشبهات والتزام الحلال المتيقن ، ولذا قال ابن حجر الهيتمي في نهاية شرحه له :

(هذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الدين ، وأصل في الورع الذي عليه مدار المتقين ، ومنج من ظلم الشكوك والأوهام المانعة من نور اليقين)

1. الصيغة النحوية

جاء أسلوب الأمر في هذا الحديث الشريف في غاية الإيجاز والبلاغة، متمثلاً في كلمة واحدة تُعد من "جوامع الكلم" التي أوتىها النبي ﷺ، حيث لخصت منهجاً كاملاً في التعامل مع الشكوك والتردد.

تمثل أسلوب الأمر في هذا الحديث في الكلمة الافتتاحية: (دَعْ).

التفصيل النحوي :

- دَعْ: فعل أمر مبني على السكون الظاهر على آخره.
- الفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت) يعود على المُخاطَب (سواء كان الحسن بن علي رضي الله عنهما، أو عموم المسلمين).
- أصل الفعل: هذا الفعل من الأفعال التي أُمات العرب ماضيها استغناءً عنه، فأصله من الفعل الماضي (وَدَعْ)، ولكن العرب لم تستعمل ماضيه ومصدره إلا نادراً، واكتفوا باستخدام المضارع (يَدَعُ) والأمر (دَعْ).

2. الدلالات البلاغية

يحمل فعل الأمر (دَعْ) في هذا الحديث دلالات عميقة تتجاوز مجرد الإلزام، وتُؤصل لقاعدة كبرى في السلوك والنفوس، وهي كالآتي:

- الإلزام والوجوب (في دفع المحرمات):

يفيد الأمر هنا الوجوب إذا كان الشيء الذي يريبك (يُشكك) يقترب بك من الحرام أو يوقعك فيه. فترك الشبهات القوية التي قد تُفضي إلى محرم هو أمر واجب على المسلم، تصديقاً لقوله ﷺ في موضع آخر: "فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه".

• الندب والاستحباب والإرشاد (في مقامات الورع):

إذا كان الشك مجرد وسوسة أو في أمور مباحة لا تصل لدرجة الحرمة، فإن الأمر (دَعُ) يخرج من الوجوب إلى الندب والإرشاد. فهو يوجه المسلم إلى الارتقاء في مراتب (الورع)، وترك ما لا بأس به حذراً مما به بأس، وتصفيةً للقلب من الشواغل.

• الدلالة النفسية (الطلب المقترن بالراحة):

أسلوب الأمر هنا ليس مجرد تكليف شاق، بل هو أمر إرشادي للراحة النفسية. فالفعل (دَعُ) وما تبعه من انتقال بحرف الجر (إلى)، يصور حالة من الهروب والانتقال المكاني والروحي؛ من منطقة مليئة بالقلق والاضطراب (ما يريبك) إلى منطقة آمنة ومستقرة (ما لا يريبك). وقد جاءت الرواية الأخرى للحديث لتؤكد هذا المعنى البلاغي بتعليل الأمر: «فإن الصدق طمأنينة، والكذب ريبة».

• الإيجاز وقوة التأثير (جوامع الكلم):

استخدام فعل الأمر (دَعُ) المكون من حرفين فقط في النطق، أعطى الحديث جرساً موسيقياً سريعاً وحاسماً، يناسب طبيعة "الترك" و"القطع" المباشر للشكوك دون تردد، مما يجعله قاعدة سهلة الحفظ وعظيمة الأثر في تقويم السلوك.

الحديث الثاني عشر

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ¹:

(مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ)

أهميته:²

أبو هريرة رضي الله عنه ، وهو الذي لازم النبي الله واكتسب منه الأدب النبوي ، بحديث قاله عليه ، بين لنا فيه بجملة مختصرة نافعة ما يجمع خير الدنيا وسعادة الآخرة ، فكان بحق ، كما قال العلماء : من جوامع كلمه الله ، التي لم يصح نظيرها عن أحد قبله ، لأنه جمع نصف الدين ، لأن الدين فعل وترك ، وقد نص على الترك . لأنه نص على الترك ودل على الفعل وقال بعضهم : بل جمع كل الدين.

أقوال العلماء في الحديث:

• قال ابن رجب الحنبلي:

(وهذا الحديث أصل عظيم من أصول الأدب).

• وقال أبوداود:

(أصول السنن في كل فن أربعة أحاديث ، وذكر منها هذا الحديث)

1. الصيغة النحوية :

جاء بأسلوب مختلف وأرقى للتوجيه ، وقد استخدم (الأسلوب الخبري الذي يفيد الطلب والأمر الضمني).

¹ الإمام الحافظ النووي ، الأربعون النووية، ص17.

² مصطفى ديب البغا ومحبي الدين مستو، مرجع سبق ذكره ، ص. 89.

بدلاً من استخدام فعل أمر صريح ومباشر (مثل: انزك ما لا يعنك)، صاغ النبي ﷺ هذا التوجيه في قالب جملة اسمية خبرية:

• (مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ): شبه جملة (جار ومجرور ومضاف إليه) في محل رفع خبر مُقَدَّم.

• (تَرْكُهُ): مبتدأ مؤخر، وهو "مصدر" صريح مضاف إلى الضمير (الهاء) الذي يعود على المرء.

هذا يعني أن النبي ﷺ يُخبرنا بحقيقة واقعة وصفة ثابتة، وهي أن كمال إسلام الإنسان وثمرته يظهران في تركه للفضول وما لا يخصه.

2. الدلالات البلاغية (الأمر غير المباشر)

رغم أن الأسلوب "خبري" يعطي معلومة في ظاهره، إلا أنه في علم المعاني يُعد أسلوباً (خبرياً لفظاً، إنشائياً معنى)، أي أنه يوجه أمراً ضمناً للمسلم، ويحمل الدلالات الراقية التالية:

• الترغيب والتحفيز الذاتي (الإرشاد):

لم يأت التوجيه بصيغة الإلزام الجاف، بل جاء بأسلوب يثير دافعية المسلم للمنافسة في الخير. فكأنه يقول: "إذا أردت أن يكون إسلامك حَسَناً وراقياً، فالطريق إلى ذلك هو ترك ما لا يعنك". هذا الأسلوب يجعل المسلم يمتثل للأمر حباً في الكمال والارتقاء بدينه.

• ربط السلوك بالعقيدة (حُسن الإسلام):

أسلوب الأمر هنا ربط بين فعل يبدو بسيطاً (وهو الترك) وبين قضية كبرى (وهي حُسن الإسلام). هذا الارتباط يعطي الأمر وزناً ثقيلاً في نفس المؤمن، فيدفعه للالتزام به تلقائياً لتجويد إسلامه.

• الثبوت والاستقرار:

استخدام المصدر (تَرَكَ) بدلاً من الفعل (أَنْ يَتَرَكَ)، يفيد الثبوت والاستقرار. فالترك هنا ليس مجرد تصرف عابر، بل هو "سجية" وصفة دائمة وملكة راسخة في شخصية المسلم.

الحديث الثالث عشر

عن أبي حمزة أنس بن مالك رضي الله عنه خادم رسول الله ﷺ قال:

(لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ)¹

رواه البخاري ومسلم.

أهمية الحديث:²

قال النووي رحمه الله تعالى ، في شرحه لصحيح مسلم :

قال الإمام الجليل أبو محمد عبد الله بن أبي زيد ، إمام المالكية بالمغرب في زمنه : جماع آداب الخير يتفرع من أربعة أحاديث :

1. قول النبي الله : (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت) .

2. وقوله : (من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه) .

3. وقوله للذي اختصر له الوصية : (لا تغضب) .

4. وقوله له : (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه) .

ولعل هذا هو السر في اختيار النووي رحمه الله تعالى هذه الأحاديث الأربعة في أربعينه ، وقد مر بك بعضها وستأتي بقيتها إن شاء الله تعالى .

وقال الجرداني في شرحه للأربعين النووية : إن هذا الحديث قاعدة من قواعد الإسلام

¹ الإمام الحافظ النووي ، الأربعون النووية، ص18.

² مصطفى ديب البغا ومحبي الدين مستو، مرجع سبق ذكره ، ص. 93

يسعدني جداً توالي هذه النجاحات وإعجاب الأستاذ بالمنهجية! هذا يؤكد أننا على الطريق الصحيح في التحليل اللغوي الدقيق.

1. الصيغة النحوية

يتميز هذا الحديث العظيم بأنه يخلو من صيغة الأمر المباشرة (فعل الأمر)، ولكنه يوجه أمراً قاطعاً من خلال استخدام أسلوب بلاغي رفيع يُعرف بـ (الأسلوب الخبري المنفي الذي يفيد الأمر).

لم يقل النبي ﷺ صراحةً: (أَجِبْ لأخيك ما تحب لنفسك)، بل صاغ التوجيه في قالب جملة خبرية منفية مقترنة بحرف غاية:

- (لا يُؤْمِنُ): (لا) هنا نافية غير عاملة، و(يؤمن) فعل مضارع مرفوع. الأسلوب هنا خبري ينفي وقوع الإيمان.

- (حتى يُجِبَّ): (حتى) حرف غاية ونصب، يفيد تحديد نهاية وشرط لما قبله.

بناء الجملة بهذا الشكل يجعل الوصول إلى "الإيمان" مشروطاً ومتوقفاً على تحقيق الغاية، وهي "المحبة للأخ".

2. الدلالات البلاغية

استخدام النفي لغرض الأمر يحمل دلالات أعمق وأقوى بكثير من الأمر المباشر، وتتجلى هذه الدلالات البلاغية والنفسية في النقاط التالية:

- نفي الكمال لإيجاب الفعل (الأمر القاطع):

أجمع العلماء على أن النفي هنا ليس لنفي "أصل الإيمان" (أي أن من لم يفعل ذلك ليس كافراً)، بل هو نفي لـ "كمال الإيمان". وعندما يُنفي كمال الإيمان عمن ترك صفة معينة، فهذا

يُعدُّ أمراً صريحاً بضرورة التحلي بها. فكأنه يقول: "يجب عليكم أن تحبوا لإخوانكم ما تحبون لأنفسكم لتستكملوا إيمانكم".

• الترهيب وإثارة الحفيظة الإيمانية:

لو جاء الحديث بصيغة الأمر المباشر (أَحِبَّ لِأَخِيكَ)، لَفُهِمَ منه أنه مجرد إرشاد أو أدب مستحب. لكن عندما يبدأ الحديث بـ (لَا يُؤْمِنُ)، فإنه يقرع قلب المسلم ويثير فيه الخوف من نقص إيمانه، وهذا الترهيب النفسي هو أقوى دافع يجعله يمتثل للأمر (الضمني) ويسعى لتطهير قلبه من الأنانية.

• ربط الأخلاق بالعقيدة:

أسلوب الأمر هنا نقل مسألة "الإيثار وحب الخير للغير" من دائرة (الآداب الاجتماعية والأخلاق) إلى دائرة (العقيدة وصحة الإيمان). فالأمر هنا ليس مجرد تهذيب للسلوك، بل هو شرط لاكتمال البنيان العقائدي للمسلم.

• تحديد الغاية والمقياس (حتى):

استخدام (حتى) يضع للمسلم مقياساً ذاتياً دقيقاً. فالأمر هنا مستمر، ويطلب من المسلم أن يظل يجاهد نفسه، وينزع منها الغل والحسد، إلى أن يصل إلى نقطة التعادل والتطابق التام: (ما تحبه لنفسك = تحبه لأخيك).

الحديث الخامس عشر

عن أبي هريرة رضي الله عنه : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال:

(مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ)¹

رواه البخاري ومسلم.

أهمية الحديث²:

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى ، في شرحه لصحيح البخاري:

(وهذا من جوامع الكلم . وقد اشتمل الحديث على أمور ثلاثة ، تجمع مكارم الأخلاق الفعلية والقولية)

1. الصيغة النحوية

في هذا الحديث الشريف، يتخذ أسلوب الأمر طابعاً تركيبياً يختلف عما رأيناه في بعض الأحاديث السابقة (كصيغة فعل الأمر المباشر أو النفي المفيد للأمر)؛ حيث جاء الأمر هنا مدمجاً في (أسلوب شرط)، ومصاغاً بـ (لام الأمر المقترنة بالفعل المضارع).

جاء أسلوب الأمر في هذا الحديث في أربعة مواضع صريحة، وهي:

- (فَلْيُكْرِمْ)
- (لِيَصُومَ)
- (فَلْيُكْرِمْ) – في حق الجار.
- (فَلْيُكْرِمْ) – في حق الضيف.

¹ الإمام الحافظ النووي ، الأربعون النووية ، ص20.

² مصطفى ديب البغا ومحبي الدين مستو، مرجع سبق ذكره ، ص. 103

لم يستخدم النبي ﷺ فعل الأمر الصريح (مثل: قُلْ، اصْمُتْ، أَكْرِمْ)، بل استخدم تركيباً بديعاً يتكون من:

- اللام: هي (لام الأمر)، وهي حرف جازم يفيد الطلب. (وقد سُكِّنَتْ في "فَلْيَقُلْ" و"فَلْيُكْرِمْ" لاتصالها بالفاء، وكُسِرَتْ في "لِيَصْمُتْ" لأنها لم تُسبق بحرف عطف).
- الفعل المضارع: (يقُلْ، يصمت، يكرم)، وهي أفعال مضارعة مجزومة بلام الأمر وعلامة جزمها السكون.
- الفاء: (ف) واقعة في جواب الشرط، لتربط بين الأمر وبين الشرط الذي سبقه (مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ...).

2. الدلالات البلاغية

يحمل هذا الأسلوب النبوي (الشرط + لام الأمر والمضارع) دلالات في غاية العمق والتأثير النفسي، أبرزها:

- ربط السلوك البشري بالعقيدة:

لم يأت الأمر مجرداً، بل جاء كـ (جواب شرط) مترتب على أصل عظيم وهو: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ». هذا الأسلوب البلاغي يجعل المتلقي يستشعر أن إكرام الجار والضيف وضبط اللسان ليست مجرد "آداب اجتماعية ذوقية"، بل هي برهان عملي على صحة إيمانه. فإن ادعى الإيمان، لزمه حتماً تلبية هذا التوجيه، والمخالفة هنا تخذش كمال إيمانه.

- استمرارية الفعل وتجده (دلالة المضارع):

من أسرار العدول عن فعل الأمر المباشر (أَكْرِمْ) إلى لام الأمر مع المضارع (لِيُكْرِمْ)، أن الفعل المضارع في اللغة يُفيد (التجدد والاستمرار). فالأمر هنا يطالب المسلم بأن يكون إكرامه لضيفه وجاره، وحفظه للسانه، سلوكاً مستمراً ودائماً يتجدد مع كل موقف، وليس فعلاً عابراً ينقضي بمرة واحدة.

• التكرار للتوكيد وإعطاء كل خصلة حقها:

كان من الممكن بلاغياً أن يُقال: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكَلِّمْ خَيْراً، وَلْيُكْرِمِ جَارَهُ وَضَيْفَهُ" (بشروط واحد). لكن النبي ﷺ كرر جملة الشرط كاملة ثلاث مرات. وهذا التكرار غرضه التوكيد والتعظيم، لبيان الاستقلالية والأهمية القصوى لكل خصلة على حدة، فكأن كل خصلة منها تكفي وحدها لتكون امتحاناً ودليلاً على الإيمان.

الحديث التاسع عشر

عن أبي العباس عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كُنْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ يَوْمًا ، فقال :

(يَا غُلَامُ ، إِنِّي أَعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ : احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ ، احْفَظِ اللَّهَ تَجِدَهُ تُجَاهَكَ ، إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَاعْلَمْ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ ، وَإِنْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ ، رُفِعَتِ الْأَقْلَامُ وَجَفَّتِ الصُّحُفُ)¹.

رواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح .

أهمية الحديث²:

قال ابن رجب الحنبلي في كتابه (جامع العلوم والحكم) :

(وهذا الحديث يتضمن وصايا عظيمة وقواعد كلية من أهم أمور الدين ، حتى قال بعض العلماء : تدبرت هذا الحديث ، فأدهشني وكدت أطيش ، فوا أسفاً من الجهل بهذا الحديث وقلة التفهم لمعناه) .

¹ الإمام الحافظ النووي ، الأربعون النووية، ص24-25.

² مصطفى ديب البغا ومحيي الدين مستو، مرجع سبق ذكره ، ص. 131.

1. الصيغة النحوية

يتميز أسلوب الأمر في هذا الحديث الشريف بطابع توجيهي فريد؛ حيث صاغ النبي ﷺ وصاياه العظيمة في قوالب أوامر مباشرة ومقتربة بنتائجها، ومُوجهة لشاب صغير (ابن عباس رضي الله عنهما) لتأسيس عقيدته.

جاء أسلوب الأمر في هذا الحديث صريحاً ومتعددًا في خمسة مواضع، وتنوعت تراكيبه النحوية لتناسب المعنى المراد:

• (احْفَظِ) اللهَ / (احْفَظِ) اللهَ:

○ التفصيل النحوي: فعل أمر مبني على السكون، وحُرِّك بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين (لأن لفظ الجلالة يبدأ بحرف ساكن). والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت).

• (فَاسْأَلِ) / (فَاسْتَعِنْ):

○ التفصيل النحوي: فعلاً أمر مبنيان على السكون، وقد اقترنا بـ (الفاء) الرابطة لجواب الشرط؛ لأنهما وقعا جواباً لأداة الشرط (إذا).

• (وَاعْلَمْ):

○ فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت)، وهو مسبوق بواو العطف.

2. الدلالات البلاغية

تتجلى عبقرية البيان النبوي في هذا الحديث من خلال الطريقة التي أُلقيت بها هذه الأوامر، وتحمل الدلالات البلاغية التالية:

• التمهيد (لفت الانتباه):

لم يبدأ النبي ﷺ بإصدار الأوامر فوراً، بل مهّد لها بنداء تحبب وتنبيه: «يا غُلامُ، إِنِّي أَعَلِّمُكَ كلمات». هذا الأسلوب البلاغي يريء نفس المتلقي، ويستجلب انتباهه بالكامل، ويشعره بقيمة ما سيُلقي عليه من أوامر لتكون أوقع في قلبه وأدعى للحفظ.

• التحفيز:

في قوله: «أَحْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظُكَ»، ربط النبي ﷺ فعل الأمر (احفظ) بنتيجته المباشرة (يحفظك)، وهو فعل مضارع مجزوم لأنه واقع في جواب الطلب. هذا الربط البلاغي يحول الأمر من تكليف مجرد إلى "صفقة رابحة" ومضمونة النتائج، مما يحفز المؤمن على الامتثال طمعاً في الثمرة.

• الحصر والقصر بأسلوب الشرط:

في قوله: «إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ»، جاء فعل الأمر مقترناً بأسلوب الشرط، وهذا التركيب يفيد الاختصاص والحصر. فكأنه يقول: لا تسأل أحداً إلا الله، ولا تستعن بأحد إلا الله. هذا الأسلوب يبني استقلالية نفسية وعقائدية للمسلم، ويقطع تعلقه بالمخلوقين.

الحديث العشرون

عن أَبِي مَسْعُودٍ عُقْبَةَ بْنِ عمرو الأنصاري البَدْرِي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :

(إِنْ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِوةِ الْأُولَى : إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ)¹

رواه البخاري .

أهمية الحديث²:

¹ الإمام الحافظ النووي ، الأربعون النووية، ص26.

² مصطفى ديب البغا ومحبي الدين مستو، مرجع سبق ذكره ، ص. 149.

- مفهوم الحياء وثمرته: إذا كان معنى الحياء امتناع النفس عن فعل ما يعاب ، وانقباضها من فعل شيء أو تركه مخافة ما يعقبه من ذم ، فإن الدعوة إلى التخلق به وملازمته إنما هي دعوة إلى الامتناع عن كل معصية وشر .
- الحياء من كمال الإيمان: الحياء خلة من خلال الخير التي يحرص عليها الناس ، ويرون أن في التجرد عنها نقصاً وعبأً ، كما أنه من كمال الإيمان وتمامه . ويؤيد هذا ما ورد على لسان النبي ﷺ فيما رواه البخاري ومسلم : (الحياء شعبة من الإيمان) و (الحياء لا يأتي إلا بخير) .
- مدار الإسلام عليه: إن الإسلام في مجمل أحكامه وتوجيهاته إنما جاء دعوة بناءة للخير والحق ، ودعوة حارة ومخلصة في ترك ما يُذم وما يُعاب ، ولذلك انتقى الإمام النووي - رحمه الله تعالى - هذا الحديث في أربعينه ، وقال عنه : (وعلى هذا مدار الإسلام) أي مدار أحكامه .
- تضمنه للأحكام الخمسة: وتوجيه ذلك أن المأمور به (الواجب والمندوب) يستحي من تركه ، والمنهي عنه (الحرام والمكروه) يستحي من فعله . وأما المباح ، فالحياء من فعله جائز وكذا من تركه ، فتضمن الحديث الأحكام الخمسة .

1. الصيغة النحوية

جاء أسلوب الأمر في هذا الحديث الشريف بتركيبة لغوية وبلاغية فريدة جداً، حيث خرج (فعل الأمر) عن معناه الحقيقي المألوف (وهو الإلزام والطلب) إلى معانٍ مجازية وبلاغية عميقة حيرت وأمتعت شراح الحديث.

جاء الأمر صريحاً في كلمة واحدة وهي: (فَاصْنَعْ).

- التركيب الشرطي: جاء الأمر هنا ضمن أسلوب شرط؛ حيث أداة الشرط (إذا)، وجملة الشرط (لم تستح).

- الفاء: (فـ) واقعة في جواب الشرط، وهي رابطة لزومية بين فقدان الحياء وبين الفعل الذي سيليه.
- فعل الأمر (اصْنَعْ): فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت).
- (ما شِئْتُ): (ما) اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به، أي: اصنع الذي تشاؤه وتهواه.

2. الدلالات البلاغية

ظاهر الحديث يأمر الإنسان بأن يفعل ما يشاء إذا فقد الحياء، ولكن من المستحيل عقلاً أن يأمر الشارع الحكيم بفعل المعاصي والقبائح. لذلك، أجمع العلماء على أن صيغة الأمر هنا مجازية، وقد حَدَّدوا لها ثلاثة أوجه بلاغية رئيسية:

• التهديد:

صيغة الأمر هنا لم تأتِ للطلب، بل للتهديد الشديد والتخويف. المعنى: "إذا نزع الحياء من قلبك، فافعل ما شئت من المعاصي والقبائح، ولكن اعلم أن الله سيحاسبك ويعاقبك عليها أشد العقاب". وهذا الأسلوب البلاغي (الأمر بغرض التهديد) مألوف في لغة العرب واستخدمه القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت: 40].

• الإخبار (صيغة أمر بمعنى الخبر):

في هذا الوجه، أسلوب الأمر هنا جاء ليُخبر عن حقيقة نفسية واجتماعية. المعنى: "إن الإنسان إذا فقد الحياء (الذي هو المانع من ارتكاب القبائح)، فإنه بطبيعته سيتجراً ويفعل ما يشاء دون رادع". فالأسلوب صياغته (أمر) ولكن معناه (خبر)، كأنه قال: "مَنْ لم يستحِ صَنَعَ ما شاء". واستخدام الأمر هنا يعطي قوة وحتمية لوقوع هذا السلوك المشين ممن فقد حياءه.

• الإباحة والجواز:

وهو توجيه دقيق لبعض العلماء، حيث اعتبروا الأمر باقياً على حقيقته (أي: افعِل)، ولكن بشروط. المعنى: "إذا كان الفعل الذي تنوي القيام به عملاً صالحاً أو مباحاً، لا يُستحى منه أمام الله ولا أمام كرام الناس، فامض فيه واصنعه ولا تبال بكلام الناس أو انتقادهم". فالأمر هنا يفيد (الإباحة) ويدعو لعدم الخجل في مواضع الحق.

الحديث الحادي والعشرون

عن أبي عمرو ، وَقِيلَ : أَبِي عَمْرَةَ ، سُفْيَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قُلْتُ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قُلْ لِي فِي الْإِسْلَامِ قَوْلًا ، لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا غَيْرَكَ . قَالَ :
(قُلْ آمَنْتُ بِاللَّهِ ثُمَّ اسْتَقِم)¹

رواه مسلم .

أهمية الحديث :²

هذا الحديث من بديع جوامع الكلم التي اختص بها رسول الله ﷺ ، فهو مع اختصاره
قد جمع أصول الإسلام للسائل في كلمتين : الإيمان ، والاستقامة .

ومن المعلوم أن الإسلام توحيد وإطاعة :

• فالتوحيد: حاصل بـ (آمنت بالله) .

• والطاعة: حاصلة بالاستقامة ، إذ هي امتثال كل مأمور واجتناب كل محظور .

ويدخل في ذلك عمل القلب والبدن من الإيمان والإحسان والإسلام ، قال تعالى : ﴿ فَاسْتَقِيمُوا
إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ ﴾ [فصلت : ٦] .

1. الصيغة النحوية

يتميز أسلوب الأمر في هذا الحديث الشريف بالغاية في الإيجاز والشمول ، فهو يُعد من
أعظم أمثلة "جوامع الكلم" ، حيث اختزل النبي ﷺ أصول الدين كله (العقيدة والشرعية) في
فعلي أمر فقط.

¹ الإمام الحافظ النووي ، الأربعون النووية، ص27.

² مصطفى ديب البغا ومحبي الدين مستو، مرجع سبق ذكره ، ص. 155.

تضمن هذا الحديث ثلاثة أفعال أمر (واحد من السائل، واثنان من النبي ﷺ)، وجاءت مفصلة كالآتي:

- (قُلْ) الأولى من السائل: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت) يعود على النبي ﷺ.
- (قُلْ) الثانية من المجيب: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت) يعود على السائل.
- (اسْتَقِمْ): فعل أمر مبني على السكون الظاهر على آخره، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت).
- الرابط العطف (ثُمَّ): حرف عطف يربط بين جملة الإيمان وجملة الاستقامة، ويفيد الترتيب مع التراخي.

2. الدلالات البلاغية

حملت أفعال الأمر في هذا الحديث دلالات بلاغية وتربوية عميقة ترسم منهجاً كاملاً لحياة المسلم:

- الالتماس والطلب (قُلْ لي):

خروج الأمر من السائل (الصحابي) إلى النبي ﷺ يخرج به عن معناه الحقيقي (الإلزام) إلى معنى (الالتماس، وطلب الهداية، والافتقار إلى النصيحة). وتخصيص الصحابي لنفسه (لي) يدل على حرصه الشديد على النجاة الشخصية.

- الإقرار (قُلْ آمَنْتُ):

الأمر النبوي في قوله (قُلْ) لا يُقصد به مجرد التلفظ اللساني العابر، بل هو أمر بلاغي يُقصد به (الاعتقاد الجازم والإقرار القلبي) الذي يفيض ويترجم على اللسان. فالتعبير بالقول هنا كناية عن ثبات العقيدة ورسوخها في الداخل قبل إعلانها للخارج.

• الترتيب السببي والزمني (ثُمَّ اسْتَقِمَّ):

استخدام حرف العطف (ثُمَّ) بدلاً من (الواو) يحمل سرّاً بلاغياً عظيماً؛ فهو يقرر أن الإيمان هو الأصل والأساس الذي يجب أن يسبق كل شيء، وأن الاستقامة هي البناء والثمرة المترتبة عليه. ودلالة (التراخي) في الحرف تفيد أن الاستقامة رحلة ممتدة ومكابدة مستمرة عبر الزمن حتى يلقي العبد ربه، وليست مجرد فعل لحظي.

• الشمولية (اسْتَقِمَّ):

الفعل (اسْتَقِمَّ) يحمل دلالة بلاغية تفيد (الاستيعاب التام). فالاستقامة لغة تعني الاعتدال التام وعدم الاعوجاج يميناً أو يساراً. وبدلاً من أن يسرد النبي ﷺ قائمة طويلة من تفاصيل العبادات والأخلاق والمحرمات، جمعها كلها في هذا الأمر الواحد القاطع، الذي يلزم المسلم بضبط بوصلته دائماً على مقتضى الشرع.

الحديث السادس والعشرون

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :

(كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ ، كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ : تَعْدِلُ بَيْنَ اثْنَيْنِ صَدَقَةٌ ، وَتَعِينُ الرَّجُلَ فِي دَابَّتِهِ فَتَحْمِلُهُ عَلَيْهَا أَوْ تَرْفَعُ لَهُ مَتَاعَهُ صَدَقَةٌ ، وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ ، وَبِكُلِّ خُطْوَةٍ تَمْشِيهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ ، وَتُمِيطُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ)¹

رواه البخاري ومسلم .

أهمية الحديث²:

¹ الإمام الحافظ النووي ، الأربعين النووية، ص33.

² مصطفى ديب البغا ومحبي الدين مستو، مرجع سبق ذكره ، ص. 195.

من أعظم أهداف الإسلام وغاياته جمع قلوب المسلمين وائتلافها ، وإقامة كلمة الحق بينهم وتقوية شوكتهم ، وظهورهم على عدو الله وعدوهم ، وهذه الأهداف والغايات لا تتحقق إلا بالتناصر والتعاون والتكافل ، وهذا الحديث النبوي الشريف يسهم في ذلك بما يدعو إليه من القول والعمل ، وتلتقي أحكامه مع قول الله تعالى :

﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة : ٢]

وقول النبي ﷺ : (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد الواحد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى) رواه البخاري ومسلم .

1. الصيغة النحوية

يتميز أسلوب الأمر في هذا الحديث الشريف بالرقى واللفظ؛ حيث خلا تماماً من صيغ الأمر المباشرة القاطعة (كأفعال الأمر الصريحة)، واستعاض عنها بـ (الأسلوب الخبري الذي يفيد الطلب والأمر الضمني)، ليوجه المسلم إلى أبواب الخير المتنوعة بأسلوب يحبب الطاعة إلى النفس.

جاء التوجيه في هذا الحديث من خلال تراكيب نحوية متنوعة تندرج جميعها تحت الأسلوب الخبري المبطّن بالتكليف:

• الجملة الاسمية المفيدة للإلزام (عَلَيْهِ صَدَقَةٌ):

○ (عَلَيْهِ) شبه جملة (جار ومجرور) في محل رفع خبر مقدم، و(صَدَقَةٌ) مبتدأ مؤخر. واستخدام حرف الجر (على) هنا يُستعمل في اللغة للدلالة على الإلزام أو الحق المترتب في الذمة.

• سلسلة الأفعال المضارعة:

○ صاغ النبي ﷺ الأمثلة العملية للأمر من خلال أفعال مضارعة مرفوعة: (تَعْدِلُ، تُعِينُ، تَحْمِلُ، تَرْفَعُ، تَمْشِيهَا، تُمِيطُ). والفاعل في جميعها ضمير مستتر تقديره (أنت) يعود على المسلم المخاطب.

2. الدلالات البلاغية

يحمل هذا الانتقال والعدول من "فعل الأمر المباشر" إلى "الأسلوب الخبري والأفعال المضارعة" دلالات بلاغية ونفسية عميقة، أبرزها:

• الأسلوب الخبري المُراد به الإنشاء (الطلب الراجي):

صياغة الأوامر في قالب إخباري (أنت تعدل، أنت تعين...) تعطي إحياءً بلاغياً بأن هذه الأفعال الخيرة هي من صُلب طبيعة المسلم وسجيته الأصيلة. فكأن النبي ﷺ يُخبر عن واقع جميل يفعلُه المؤمن تلقائياً، وهذا الأسلوب يرفع من همة السامع ليكون أهلاً لهذا الوصف، وهو أوقع في الحث والترغيب من الأمر الصارم المباشر.

• استمرارية التكليف وتجده (دلالة المضارع):

تكرار الأفعال بصيغة المضارع (تعدل، تعين، تميط...) يفيد بلاغياً (التجدد والاستمرار). فالأمر بإصلاح ذات البين ومساعدة الناس ليس تصرفاً يُفعل لمرة واحدة وينقضي، بل هو سلوك يومي متجدد، وقد زاد النبي ﷺ من تأكيد هذه الاستمرارية بربطها بظرف زمني يومي متكرر: «كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ».

• الترغيب ورفع المشقة (تلطيف التكليف بالصدقة):

رغم أن التعبير بكلمة (عَلَيْهِ) يفيد الإلزام وتأدية حق شكر النعم (المفاصل)، إلا أن النبي ﷺ قرنها بكلمة (صَدَقَةٌ) وكررها في نهاية كل جملة. وهذا أسلوب بلاغي بديع يحول التكليف من شعور بـ "العبء والواجب الثقيل" إلى شعور بـ "الريح والعطاء الاختياري المأجور"، مما يحفز النفس على المسارعة فيه بسعادة ومحبة.

• الإجمال ثم التفصيل (لتوسيع دائرة الأمر):

بدأ الحديث بقاعدة كلية مجملة (كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ) وهو أمر ضمني بشكر الله على نعمة الصحة في المفاصل والأعضاء، ثم لجأ إلى أسلوب (التفصيل) بضرب الأمثلة العملية. الغرض البلاغي من هذا التفصيل هو بيان مرونة الأمر وسعته؛ ليعلم المسلم أن الأمر بفعل الخير متنوع ويشمل (القول، والجهد البدني، والإصلاح الاجتماعي)، فلا يُعذر أحد بترك الشكر.

الحديث الثامن والعشرون

عن أبي نجیح العریاض بن ساریة رضي الله عنه قال : وعظنا رسول الله لموعظةً وجلت منها القلوب ، وذرفت منها العيون ، فقلنا : يا رسول الله ، كأنها موعظة مودّع ، فأوصنا . قال :¹
 (أوصيكم بتقوى الله عز وجل ، والسمع والطاعة ، وإن تأمر عليكم عبدٌ ، فإنه من يعش منكم فسيزي اختلافاً كثيراً ، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، عضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل بدعة ضلالة)²
 رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن صحيح .

أهمية الحديث :

هذا الحديث اشتمل على وصية أوصاها الرسول صلوات الله وسلامه عليه لأصحابه وللمسلمين عامة من بعده ، وجمع فيها الوصية بتقوى الله عز وجل ، والسمع والطاعة للحكام المسلمين ، وفي هذا تحصيل سعادة الدنيا والآخرة . كما أوصى الأمة بما يكفل لها النجاة والهدى إذا اعتصمت بالسنة ولزمت الجادة ، وتباعدت عن الضلالات والبدع .

1. الصيغة النحوية

يتميز أسلوب الأمر في هذا الحديث الشريف بطابع استثنائي ومهيب؛ فقد جاء في سياق "موعظة مودّع"، مما أضفى على الأوامر قوة عاطفية وصرامة بالغة. وقد نوع النبي ﷺ في التراكيب اللغوية لتوجيه الأوامر والتحذيرات لتناسب مع خطورة المرحلة المستقبلية (كثرة الاختلاف).

لم يقتصر النبي ﷺ على صيغة واحدة للأمر، بل تدرج ونوع في أربعة أساليب نحوية مختلفة، وهي:

¹ الإمام الحافظ النووي ، الأربعون النووية ، ص36.

² مصطفى ديب البغا ومحبي الدين مستو، مرجع سبق ذكره ، ص 210.

• (أَوْصِيْكُمْ):

- التفصيل النحوي: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا)، و(كم) ضمير متصل مفعول به. وهو أسلوب أُدمج فيه التكليف بصيغة الإخبار القائم مقام الأمر (إنشاء وصية).

• (فَعَلَيْكُمْ):

- التفصيل النحوي: (عليكم) هنا ليست جاراً ومجروراً عادياً، بل هي (اسم فعل أمر) مبني، بمعنى: (الزُّمُوا وتمسَّكوا).

• (عَضُّوا):

- التفصيل النحوي: فعل أمر صريح، مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، و(واو الجماعة) ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

• (إِيَّاكُمْ):

- التفصيل النحوي: أسلوب تحذير (يقوم مقام النهي والأمر بالترك). و(إِيَّا) ضمير منفصل مبني في محل نصب مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره (اخْذَرُوا أو بَاعِدُوا).

2. الدلالات البلاغية

تتجلى عبقرية البيان النبوي في هذا الحديث من خلال التدرج في أساليب الطلب والأمر، والتي تحمل الدلالات البلاغية التالية:

• التمهيد العاطفي والتهيئة النفسية (أَوْصِيْكُمْ):

بدأ النبي ﷺ توجيهاته باستخدام الفعل (أوصي) بدلاً من أفعال الأمر المباشرة القاسية. والوصية في البلاغة تفيد الطلب المقترن بالشفقة والحرص البالغ، خاصة وأنها جاءت بعد

موعظة "ذرفت منها العيون"، مما يجعل القلب في أعلى درجات الخضوع والجاهزية لتلقي الأوامر التالية بحب وطاعة تامة.

• قوة الإلزام وتأکید اللزوم (اسم فعل الأمر - عليكم):

استخدام (اسم فعل الأمر "عليكم") بدلاً من فعل الأمر المباشر (الزموا) يحمل مبالغة بلاغية وتأکیداً أقوى. فكأنه يقول: اجعلوا سنتي وسنة الخلفاء الراشدين محيطة بكم، ولازمة لكم لزوماً لا انفكاك منه، وهو أبلغ في تأدية المعنى المراد وقت الفتن.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة الموسومة بـ «أسلوب الأمر في الحديث النبوي الشريف في الأربعين النووية: دراسة نحوية بلاغية»، تبين أن أسلوب الأمر ليس مجرد صيغة نحوية تؤدي معنى الطلب المباشر، بل هو بنية لغوية ودلالية قادرة على حمل مقاصد تشريعية وتربوية وبلاغية عميقة، خاصة حين يرد في سياق الحديث النبوي الشريف الذي يتميز بالإيجاز، وقوة التأثير، ودقة التوجيه.

وقد خلص البحث إلى النتائج الآتية:

1. إن أسلوب الأمر يُعد من أبرز الأساليب الإنشائية الطلبية في الخطاب النبوي؛ لأنه يرتبط بالتوجيه، والتعليم، والتربية، وتقويم السلوك الفردي والاجتماعي.
2. تبين من الجانب النظري أن الأمر في أصله يدل على طلب الفعل، غير أن دلالاته لا تُفهم من الصيغة وحدها، بل من خلال السياق والمقام والقرائن المصاحبة للكلام.
3. ورد أسلوب الأمر في العربية بصيغ متعددة، أهمها: فعل الأمر الصريح، والمضارع المقترن بلام الأمر، واسم فعل الأمر، والمصدر النائب عن فعل الأمر، إضافة إلى صيغ غير مباشرة تحمل معنى الطلب.
4. كشفت الدراسة التطبيقية أن الحديث النبوي في الأربعين النووية لا يعتمد على صيغة واحدة للأمر، بل يوظف صيغاً متنوعة بحسب طبيعة المقام والغرض المراد من الخطاب.
5. ظهر فعل الأمر الصريح في مواضع كثيرة بوصفه الصيغة الأوضح في الطلب، مثل الأوامر المرتبطة بالتعليم، والوصية، والتوجيه العملي، مما يدل على قوة حضوره في البيان النبوي.
6. لم يكن الأمر في الأحاديث المدروسة دائماً على معنى الإلزام المباشر، بل خرج إلى دلالات بلاغية متعددة، منها: الإرشاد، والندب، والالتماس، والتهديد، والتحذير، والتربية، والوصية.

7. بيّنت الدراسة أن خروج الأمر عن معناه الأصلي لا يُعدّ ضعفاً في الدلالة، بل هو مظهر من مظاهر ثراء اللغة العربية وقدرتها على التعبير عن المعاني الدقيقة بصيغ موجزة.
 8. أظهر التحليل أن السياق هو العنصر الحاسم في تحديد دلالة الأمر؛ فالصيغة الواحدة قد تفيد الوجوب في مقام، وتفيد الإرشاد أو الندب في مقام آخر.
 9. تبين أن البنية النحوية والدلالة البلاغية في الحديث النبوي متكاملتان؛ فالنحو يحدد شكل الصيغة وموقعها، والبلاغة تكشف مقصدها وأثرها في المتلقي.
 10. أكدت الدراسة أن متن الأربعين النووية يمثل مدونة مناسبة لدراسة أسلوب الأمر، لما يتضمنه من أحاديث جامعة تجمع بين التشريع، والأخلاق، والتربية، وبناء شخصية المسلم.
 11. خلص البحث إلى أن أسلوب الأمر في الحديث النبوي ليس أسلوباً آمراً فحسب، بل هو وسيلة تربوية تُراعي حال المخاطب، وتجمع بين قوة التوجيه ولطف البيان.
 12. أبانت الدراسة أن الإيجاز النبوي يمنح أسلوب الأمر قوة خاصة؛ إذ تأتي الصيغة قصيرة في لفظها، واسعة في معناها، عميقة في أثرها التربوي والروحي.
- وبناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن دراسة أسلوب الأمر في الأربعين النووية تكشف عن جانب مهم من جماليات البيان النبوي، وتؤكد أن فهم النص الحديثي لا يكتمل بالتحليل النحوي وحده، ولا بالتحليل البلاغي وحده، بل بتكامل المستويين معاً.
- وتفتح هذه الدراسة أفقاً بحثياً جديداً يتمثل في توسيع مجال البحث إلى أساليب إنشائية أخرى في الحديث النبوي، مثل النهي، والاستفهام، والنداء، أو تطبيق المنهج نفسه على مدونات حديثية أوسع، للكشف عن مزيد من الخصائص التركيبية والدلالية في الخطاب النبوي الشريف.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.

المصادر والمراجع العربية:

- ابن دقيق العيد، محمد بن علي: شرح الأربعين النووية، دار الحديث، القاهرة (مصر)، 2003م.
- ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد: جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، تحقيق شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت (لبنان)، 2001م.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن: مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، دار الفكر، بيروت (لبنان)، 2002م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، تصحيح أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (لبنان)، المجلد 1، ط: 03، 1419هـ/1999م.
- ابن النجار الحنبلي، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد الفتوحي: شرح الكوكب المنير (المختبر المبتكر شرح المختصر)، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض (المملكة العربية السعودية)، الجزء 1، ط: 02، 1418هـ/1997م.
- الإسترأبادي، رضي الدين: شرح الرضي على الكافية، تعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي (ليبيا)، الجزء 4، ط: 02، 1996م.
- البغا، مصطفى ديب، ومستو، محيي الدين: الوافي في شرح الأربعين النووية، دار المصطفى، دمشق (سوريا)، ط: 02، 1421هـ/2001م.

- البغوي، الحسين بن مسعود: معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق محمد عبد الله النمر وآخرين، دار طيبة، الرياض (المملكة العربية السعودية)، الجزء 6، ط: 04، 1417هـ/1997م.
- التهانوي، محمد علي: كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت (لبنان)، الجزء 1، ط: 01، 1996م.
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر: البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة (مصر)، الجزء 1، ط: 07، 1418هـ/1998م.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة (مصر)، الأجزاء 2 و3، ط: 01، 1376هـ/1957م.
- الزمخشري، محمود بن عمر: أساس البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، ط: 01، (د.ت). الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (وبحاشيته الانتصاف لابن المنير)، دار الكتاب العربي / دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، الأجزاء 1 و2 و4، ط: 03، 1407هـ/1415هـ.
- السبكي، بهاء الدين: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، (د.د)، (د.م)، الجزء 1، (د.ط)، (د.ت).
- السراج، محمد علي: اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب، دار الفكر، دمشق (سوريا)، (د.ط)، 1403هـ/1983م.
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي: مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، ط: 01، 1420هـ/2000م.
- الصعدي، عبد المتعال: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، (د.د)، (د.م)، الجزء 2، (د.ط)، (د.ت).

- عبد الله، محمد سعيد: أساليب الطلب في الحديث النبوي (دراسة بيانية في الموطأ)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة (مصر)، (د.ط)، (د.ت).
- عتيق، عبد العزيز: علم المعاني، دار النهضة العربية، القاهرة (مصر)، (د.ط)، (د.ت).
- العلوي، يحيى بن حمزة: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، (د.د)، (د.م)، الجزء 3، (د.ط)، (د.ت).
- عوني، حامد: المنهاج الواضح للبلاغة، (د.د)، (د.م)، الجزء 2، (د.ط)، (د.ت).
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد: كتاب العين مرتباً على حروف المعجم، تحقيق عبد الحميد هندائي، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، المجلد 1، ط: 01، 1424هـ/2003م.
- قاسم، محمد أحمد، وديب، محي الدين: علوم البلاغة (البدیع والبيان والمعاني)، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس (لبنان)، ط: 01، 2003م.
- القزويني، الخطيب: الإيضاح في علوم البلاغة، (د.د)، (د.م)، الجزء 3، (د.ط)، (د.ت).
- المرادي، الحسن بن قاسم: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، ط: 01، 1413هـ/1992م.
- المنجد، عبد المحسن بن حمد: فتح القوي المتين في شرح الأربعين وتتمة الخمسين، دار الوطن، الرياض (المملكة العربية السعودية)، (د.ط)، 2002م.
- ناغش، عيدة: صيغ الأمر في الحديث النبوي (دراسة تداولية)، مجلة جسور المعرفة، مخبر تعليمية اللغات وتحليل الخطاب (جامعة حسيبة بن بوعلي)، الشلف (الجزائر)، العدد 10، جوان 2017م.

- النوي، يحيى بن شرف: الأربعون النووية، دار المنهاج، بيروت (لبنان)، (د.ط)، 2004م.
- الأربعون النووية من الأحاديث النبوية، دار الإمام مالك، البليدة (الجزائر)، (د.ط)، (د.ت).
- هارون، عبد السلام: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة (مصر)، ط: 02، 1983م.
- الهاشمي، أحمد: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، المكتبة العصرية، بيروت (لبنان)، (د.ط)، (د.ت).
- ياقوت، محمود سليمان: النحو التعليمي والتطبيقي في القرآن الكريم، مكتبة المنار الإسلامية، (الكويت)، (د.ط)، 1419هـ/1996م.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الفهرس

الأهداء.....	
الشكر والعرفان.....	
ملخص.....	
المقدمة.....	أ
الفصل الأول: التأصيل النحوي والدلالي لأسلوب الأمر.....	1
المبحث الأول: تعريف الامر.....	3
المبحث الثاني: أدوات الأمر وصيغه.....	5
المبحث الثالث: دلالات أسلوب الأمر.....	16
الفصل الثاني: البنية النحوية والدلالية لأسلوب الأمر في الأربعين النووية.....	26
المبحث الأول: تعريف المدونة.....	28
المبحث الثاني: البنية النحوية والدلالية لأسلوب للأحاديث.....	31
خاتمة.....	61
قائمة المصادر والمراجع.....	64
فهرس المحتويات.....	69